أضواء على
الدستور الغذائي

إصدار حديث منقح

المحتويات

هـ

تقديم

١

إنجازات الدستور الغذائي

٥

منشأ الدستور الغذائي

١٠

ما هو الدستور الغذائي؟

١٣

نظام الدستور الغذائي: هيئة الدستور الغذائي وطريقة عملها

٢٠

الدستور الغذائي والعلم

٢٤

الدستور الغذائي والمستهلكون

٢٨

الدستور الغذائي والتجارة الدولية في الأغذية

٣٢

أبعد من الدستور الغذائي:
منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والشراكات الأوسع

٣٦

الدستور الغذائي والمستقبل

تـــقـديـم

لقد أصبح الدستور الغذائي، أو مدونة الأغذية، المرجعية العالمية للمستهلكين ومنتجي الأغذية وصناعاتها وأجهزة مراقبة جودتها على الصعيد القطري وتجارتها على الصعيد الدولي. وقد ترك هذا الدستور آثاره العميقة على طريقة تفكير منتجي الأغذية وصناعاتها، فضلا عما حققه من زيادة وعي المستخدمين النهائيين أي المستهلكين. وقد امتدت آثاره إلى جميع القارات وأصبحت مساهمته في حماية الصحة العامة والممارسات النزيهة في تجارة الأغذية تفوق كل تصور.

ويهيئ نظام الدستور الغذائي فرصة نادرة لجميع البلدان للانضمام للمجتمع الدولي في صياغة المواصفات الغذائية وتوحيدها، وضمان تنفيذها على الصعيد العالمي. كما يتيح هذا النظام الفرصة أمام هذه البلدان لتقوم بدور فعال في إعداد المدونات التي تنظم الأساليب الصحية للتصنيع، ووضع التوصيات التي تدعو إلى الامتثال لهذه المواصفات.

ولقد أكد القرار ٢٤٨/٣٩، الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٥، أهمية مدونة الأغذية في حماية صحة المستهلكين، حيث تضمن هذا القرار خطوطا توجيهية لاستخدامها في بلورة سياسات حماية المستهلكين وانفاذها. وتوصي هذه الخطوط التوجيهية بأن «تأخذ الحكومات في الاعتبار، عند صياغة سياساتها وخططها القطرية فيما يتعلق بالأغذية، حاجة جميع المستهلكين إلى الأمن الغذائي، وأن تدعم، بل وأن تطبق إلى أقصى حد ممكن، المواصفات الواردة في ... الدستور الغذائي، أو في حال غيابها، غيرها من المواصفات الدولية للأغذية المقبولة عامة».

وينطوي الدستور الغذائي على أهمية كبيرة للتجارة الدولية في الأغذية. فالواقع أن مزايا توافر مواصفات غذائية موحدة عالميا لحماية المستهلكين لا تحتاج إلى بيان، لاسيما بالنسبة للسوق العالمية الآخذة في الاتساع. ولا غرابة إذن في أن الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة يحثان على توحيد المواصفات الغذائية على الصعيد الدولي. ويستشهد هذان الاتفاقان، وهما من نتاج جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، بالمواصفات والخطوط التوجيهية والتوصيات الدولية، باعتبارها تدابير مفضلة لتيسير التجارة الدولية في الأغذية. وبذلك أصبحت مواصفات الدستور الغذائي علامات بارزة تقاس على أساسها التدابير والقواعد القطرية المتعلقة بالأغذية في إطار البارومترات القانونية المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وصدر هذا المطبوع للمرة الأولى عام ١٩٩٩ لزيادة تفهم مدونة الأغذية والنشاطات التي تضطلع بها هيئة الدستور الغذائي، بوصفها الجهاز المسؤول عن تجميع المواصفات الغذائية ومدونات الممارسات والخطوط التوجيهية والتوصيات التي يتشكل منها الدستور الغذائي. وقد طرأت تغيرات كثيرة على الدستور الغذائي منذ صدور أول طبعة. ومن ثم، يأتي إصدار هذه الطبعة الجديدة في الوقت المناسب استجابة للحاجة إلى فهم الدستور الغذائي في القرن الحادي والعشرين.

إنجازات الدستور الغذائي

منذ عام ١٩٦١، عندما اتخذت الخطوات الأولى لوضع الدستور الغذائي، اهتمت هيئة الدستور الغذائي، وهي الجهاز الذي أسندت إليه مهمة وضع مدونة غذائية، باسترعاء انتباه العالم إلى مجال جودة الأغذية وسلامتها. والآن، ولقرابة ٥٠ سنة، باتت جميع الجوانب الغذائية المهمة المرتبطة بحماية صحة المستهلكين والممارسات النزيهة في تجارة الأغذية، موضع تدقيق من جانب الهيئة.

نقطة مرجعية دولية واحدة

شجّعت أفضل الممارسات التي درجت عليها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية الأبحاث العلمية والتقنية المتصلة بالأغذية، وكذلك النقاش حولها. فساعدت بالتالي على توعية المجتمع الدولي بقضايا سلامة الأغذية وتوابعها بشكل لا سابق له. وأصبحت هيئة الدستور الغذائي، التي أنشأتها المؤسستان في حقبة الستينات، المرجع الدولي الأهم والأوحد بالنسبة للمواصفات الغذائية وما يطرأ عليها من تطورات.

الدستور الغذائي على الإنترنت:

www.codexalimentarius.net

وعي عالمي وقطري أكبر

بات عدد متزايد من المستهلكين في معظم أنحاء العالم، وكذلك معظم الحكومات، أكثر وعيا بقضايا نوعية الأغذية وسلامتها، وأكثر إدراكا بالحاجة إلى إتباع أسلوب انتقائي بالنسبة لما يستهلكه الناس من غذاء. وقد أصبح الآن من الأمور المألوفة أن يطالب المستهلكون حكوماتهم باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، التي تكفل عدم طرح سوى الأغذية السليمة ذات النوعية المقبولة للبيع في الأسواق، والحد من المخاطر الصحية التي قد تحملها الأغذية. ويمكن القول بان الهيئة، من خلال الجهود المضنية التي بذلتها لوضع مواصفات الدستور الغذائي، ومراعاتها لكل ما يرتبط بها من قضايا، قد ساعدت بشكل مهم على وضع الأغذية كبند في جدول الأعمال السياسي. والواقع أن الحكومات تعي بصورة عميقة العواقب السياسية التي قد تترتب على إخفاقها في الاستجابة لاهتمامات المستهلكين بشأن غذائهم.

زيادة حماية المستهلكين

هناك مبدأ عام يقضي بأن للناس الحق في أن تكون الأغذية التي يتناولونها مأمونة وجيدة النوعية وصالحة للاستهلاك. ولقد ساهم هذا المبدأ، الذي اتفق عليه العالم أجمع الآن، في دعم عمل هيئة الدستور الغذائي. فالأمراض التي تنقلها الأغذية أمر كريه في أحسن الأحوال، وقاتل في أسوأ الظروف. بيد أن هناك عواقب أخرى، فتفشي الأمراض التي تنقلها الأغذية يمكن أن يضر بالتجارة والسياحة ويؤدي إلى فقدان العائدات وتفشي البطالة والمنازعات القضائية. ورداءة نوعية الأغذية يمكن أن تقضي على السمعة التجارية للموردين، قطريا ودوليا على حد سواء، في حين أن تلف الأغذية يمثل هدرا وتترتب عليه تكاليف باهظة يمكن أن تؤثر سلبا على التجارة وثقة المستهلكين.

وقد ساعدت الإعلانات التي صدرت عن المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تأثرت هي نفسها بأنشطة هيئة الدستور الغذائي في زيادة التأثير الايجابي لعمل هذه الهيئة. وخلال السنوات العشرين الأخيرة، وأثناء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمؤتمر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بمواصفات الأغذية والمواد الكيميائية

تعزيز حماية المستهلكين في جميع أنحاء العالم

١٩٨٥

نصت — المبادئ التوجيهية بشأن حماية المستهلكين الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة

على ما يلي:

«ينبغي للحكومات أن تراعي، عند صياغة السياسات والخطط القطرية المتعلقة بالأغذية، حاجة جميع المستهلكين إلى الأمن الغذائي، وأن تدعم وتتبنى، بقدر الامكان، المواصفات التي حددتها هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية».

١٩٩١

وافق — المؤتمر المعني بمواصفات الأغذية والمواد الكيميائية في الأغذية وتجارة الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (بالتعاون مع الجات)

على ما يلي:

«... أن عملية تنسيق القواعد القطرية الخاصة بالأغذية لجعلها متسقة مع المواصفات والتوصيات الدولية هي عملية ملحة ولابد من الإسراع بها...».

وأن:

«الإجراءات الأساسية لحماية المستهلكين (الصحة وسلامة الأغذية وغيرها) ينبغي أن تكون محور تركيز مواصفات الدستور الغذائي...».

١٩٩٢

أقر — المؤتمر الدولي المعني بالتغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

بأن:

«لكل فرد الحق في الحصول على أغذية سليمة ووافية تغذويا».

وأن:

«اللوائح الغذائية ... ينبغي أن تراعي تماما المواصفات الدولية التي أوصت بها هيئة الدستور الغذائي».

١٩٩٥

يعترف كل من — الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة

«بالمواصفات والمبادئ التوجيهية والتوصيات الدولية، بما في ذلك الدستور الغذائي، كنقاط مرجعية لتيسير التجارة الدولية وفض المنازعات التجارية وفقا لأحكام القانون الدولي».

١٩٩٦

التزم مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة

بما يلي:

«تنفيذ سياسات تهدف إلى ... تحسين الفرص المادية والاقتصادية لحصول الناس كافة، في جميع الأوقات، على أغذية كافية وسليمة ووافية تغذويا يستفاد منها استفادة فعالة».

«تطبيق تدابير تتمشى مع الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة، وتضمن سلامة الإمدادات الغذائية وجودتها...».

٢٠٠٠

اعترفت الدورة الثالثة والخمسون لجمعية الصحة العالمية

«بأهمية قيام هيئة الدستور الغذائي بوضع مواصفات وإرشادات وتوصيات أخرى لحماية صحة المستهلك وضمان الممارسات التجارية العادلة».

وحثّت الدول الأعضاء على:

«المشاركة الفعالة في مجال تحليل مخاطر سلامة الأغذية في كل منطقة معنية».

٢٠٠٢

أعلن مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد

«نؤكد من جديد أهمية دور الدستور الغذائي ... في وضع مواصفات فعالة تقوم على أساس علمي ومقبولة دوليا لسلامة الأغذية ... وكذلك لتيسير التجارة الدولية في الأغذية والزراعة».

٢٠٠٤

أكّد المنتدى العالمي الثاني للمسؤولين عن سلامة الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

على ما يلي:

«إنّ نظام الدستور الغذائي يعطي فرصة ثمينة للبلدان للعمل معاً على وضع مواصفات دولية تمثيليّة. ... سوف تستفيد البلدان النامية من التوسّع في استخدام النصوص الأساسية للدستور الغذائي عند إقامة نظم الرقابة على الأغذية الخاصة بها».

في الأغذية وتجارة الأغذية (الذي عقد بالتعاون مع الجات)، والمؤتمر الدولي المعني بالتغذية المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقدته المنظمة، وجمعية الصحة العالمية التابعة لمنظمة الصحة العالمية، أعرب الممثلون القطريون عن تشجيعهم للتدابير الرامية إلى ضمان سلامة الأغذية ونوعيتها، أو أعلنوا التزام بلدانهم بها. وأشارت المنتديات العالمية للمسؤولين عن سلامة الأغذية إلى أنّ نظام الدستور الغذائي يعطي فرصة ثمينة للبلدان للعمل معاً على وضع مواصفات دولية تمثيليّة.

مشاركة واسعة للمجتمعات

تزامن تطور هيئة الدستور الغذائي مع تطور الدستور نفسه. ووضع مدونة غذائية هو مهمة هائلة، وتكاد أن تكون بلا نهاية في ضوء استمرار البحوث والاستحداث المتواصل للمنتجات. كما أن صياغة المواصفات الغذائية في شكلها النهائي، وتجميعها في مدونة مرجعية موثوق بها، يستوجبان مشاورات مستفيضة، علاوة على جمع المعلومات وتقييمها وما يعقب ذلك من توكيد لهذه المعلومات بالنتائج النهائية والتوفيق الموضوعي، أحيانا، بين آراء متباينة قائمة على أسس علمية.

واستنباط مواصفات توفر في آن واحد الحماية للمستهلكين وتكفل الممارسات النزيهة في بيع الأغذية وتيسير تجارتها، هو عملية يشترك فيها علماء من ذوي التخصصات العلمية المتعددة المرتبطة بالأغذية، إضافة إلى منظمات المستهلكين وصناعات الإنتاج والتجهيز وإدارات مراقبة الأغذية والتجار. ويؤدي تزايد مشاركة الناس في صياغة المواصفات، واتساع المجالات التي يغطيها الدستور الغذائي – بما في ذلك المدونات والتوصيات ذات الصلة – لتشمل جوانب أخرى، إلى زيادة الوعي بأنشطة الهيئة وتعزيز نفوذها واتساع نطاقه.

المواصفات السليمة علميا

في حين أن الدستور الغذائي في شكله الحالي هو إنجاز عظيم، فإن من الخطأ اعتباره النتاج الوحيد لهيئة الدستور الغذائي، وان يكن أهمها. فهناك إنجازات أخرى رئيسية عديدة تحققت عن وضع الدستور، منها توعية

المجتمع الدولي بما تمثله المخاطر الغذائية من تهديد، وكذلك بأهمية نوعية الأغذية، ومن ثم بالحاجة إلى وجود مواصفات للأغذية.

وتنهض هيئة الدستور الغذائي بدور جوهري بفضل ما توفره من نقطة اتصال ومنتدى دولي للحوار القائم على العلم بشأن القضايا ذات الصلة بالأغذية. وتدعيما لما تقوم به الهيئة من عمل في مجال مواصفات الأغذية ومدونات الممارسات، فإنها تصدر نصوصا قيّمة لإدارة سلامة الأغذية وحماية المستهلك استناداً إلى عمل أفراد لديهم معلومات مفيدة ومنظمات معنية بالأغذية وما يتصل بها من مجالات. ولقد تمثلت استجابة البلدان في سن التشريعات الغذائية التي طال انتظارها، وتطبيق المواصفات المستندة إلى الدستور الغذائي، وإنشاء أو تعزيز أجهزة الرقابة على الأغذية لرصد الامتثال لهذه اللوائح.

تقييم النتائج

بعد ٤٠ سنة على بدء الدستور الغذائي عمله، قررت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٢ إجراء تقييم رسمي لبرنامج الدستور. وهكذا قام فريق مستقل للتقييم بزيارة أكثر من عشرين بلدا وطلب معلومات بهذا الشأن من خلال دعوة مفتوحة يشارك فيها الجمهور بواسطة الانترنت. وشكلت لهذا الغرض مجموعة من خبراء مستقلين يمثلون جميع المشاركين، وأرسلت استقصاءات مفصلة لكل الحكومات الأعضاء والمنظمات التي تتمتع بصفة المراقب.

وجاءت النتائج مفيدة وإيجابية في معظمها. واتضح للتقييم أن الأعضاء يولون أهمية بالغة لمواصفات الأغذية في الدستور الغذائي. واعتُبرت مواصفات الدستور الغذائي مكوّناً حيوياً من مكونات نظم تفعيل الرقابة على الأغذية المصممة خصيصاً لحماية صحة المستهلك، بما في ذلك قضايا التجارة الدولية والاتفاقين بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وبشأن الحواجز التقنية أمام التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية. ويمكن الاطلاع على النسخة الكاملة لتقرير التقييم في موقع الدستور الغذائي على الإنترنت.

وفي إطار التقييم، سُئلت الحكومات عن الأسباب الكامنة وراء أهمية مواصفات الدستور الغذائي في بلادها. فالبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط تراها هامة جداً لحماية صحة المستهلكين من خلال ضمان أغذية آمنة، سواء أكانت منتجة محلياً أم مستوردة، ولتيسير التجارة على المستويين المحلي والدولي. بينما تركز البلدان ذات الدخل المرتفع، التي تطبق تشريعات غذائية محلية ونظم مراقبة أكثر تطوراً، على الدستور الغذائي لتيسير حركة التصدير ولضمان سلامة الواردات الغذائية. كما تعلّق المنظمات غير الحكومية المعنية بالمنتجين والمستهلكين أهمية كبيرة على مواصفات الدستور الغذائي في كافة وظائفها.

بيد أنّ التقييم ميّز بين أربعة مجالات رئيسية بحاجة إلى تحسين:

- الإسراع بوتيرة عمل الدستور الغذائي وإسداء المشورة العلمية المتخصصة؛
- زيادة مشاركة البلدان الأعضاء النامية في عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي، بما في ذلك تقدير المخاطر؛
- وضع مواصفات مفيدة أكثر بالنسبة للدول الأعضاء من حيث تلبيتها لاحتياجاتها ودقة توقيتها؛
- تفعيل بناء القدرات لإنشاء نظم رقابة قطرية على الأغذية.

وتعمل حالياً هيئة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وشركاؤها على تطبيق النتائج التي خرج بها التقييم.

وقد أكّد التقييم أن الدستور الغذائي يتمتع اليوم بشهرة ذائعة بوصفه مرجعا دوليا، بحيث بات مألوفا للسلطات الصحية والمسؤولين الحكوميين عن مراقبة الأغذية والمصنعين والعلماء والمدافعين عن مصالح المستهلكين أن يستهلوا أسئلتهم عما ورد في الدستور الغذائي بشأن هذا الأمر؟ وهذا إنجاز عظيم بالفعل.

منشأ الدستور الغذائي

الدستور الغذائي جاء نتيجة عملية تدريجية طويلة شاركت فيها شريحة واسعة من المجتمع الدولي. وقد شارك في العملية أشخاص كثيرون من شتى الاهتمامات والاختصاصات. وليس من المستغرب القول إن الدستور الغذائي سيبقى موجودا طالما أن حاجة أولئك الأشخاص قائمة أيضا.

الدستور الغذائي على الإنترنت:

www.codexalimentarius.net

الأزمنة القديمة

هناك من الشواهد في الكتابات التاريخية الأولى ما يدل على أن السلطات الحاكمة كانت بالفعل معنية بسن قواعد لحماية المستهلكين من الممارسات غير النزيهة في مجال بيع الأغذية. فالألواح الآشورية تصف الطرق التي يمكن إتباعها لتحديد الأوزان والمقاييس الصحيحة للحبوب الغذائية، بينما تصف لفائف البردى المصرية بيانات العبوة التي ينبغي تطبيقها على أغذية بعينها. وفي أثينا القديمة، كانت الجعة والأنبذة تخضع للفحص للتأكد من نقائها وسلامتها، كما أقام الرومان نظاما حكوميا متينا لرقابة الأغذية، الغرض منه حماية المستهلكين من الغش أو المنتجات الرديئة. وإبان العصور الوسطى في أوروبا، سنت بعض البلدان

FAO / 8909 / J.VAN ACKER

منفردة قوانين تتعلق بنوعية وسلامة البيض والنقانق والجبن والجعة والنبيذ والخبز. وما زال بعض هذه القوانين القديمة قائما حتى الآن.

القاعدة العلمية

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تبني أولى القوانين العامة للأغذية، وإنشاء نظم الرقابة الأساسية على الأغذية لرصد الامتثال لهذه القوانين. وهي نفس الفترة التي شهدت الاعتراف بالكيمياء الغذائية كعلم له أهميته، حيث استند تحديد «نقاء» الأغذية في المقام الأول إلى المعايير الكيميائية لتركيبة الأغذية البسيطة. وعندما استخدمت المواد الكيميائية الصناعية الضارة لإخفاء اللون أو الطبيعة الحقيقية للأغذية، وسع نطاق مفهوم «الغش» ليشمل استخدام المواد الكيميائية الخطرة في الأغذية. ولقد بدأ العلم يوفر الأدوات التي تكفل كشف الممارسات غير النزيهة في بيع الأغذية والتفريق بين المأكولات من المنتجات المأمونة وغير المأمونة.

التطورات الدولية

شهدت الإمبراطورية النمساوية الهنغارية، خلال الفترة ١٨٩٧ و١٩١١، جمع مواصفات وأوصاف المنتجات لطائفة واسعة من الأغذية، حيث طورت وأخذت شكل

مستخرج من

تقرير الاجتماع الأول للجنة الخبراء المعنية بالتغذية والمشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ١٩٥٠

«يغلب التضارب والتعارض في أكثر الأحيان على اللوائح الغذائية في البلدان المختلفة. وكثيرا ما كانت هناك اختلافات واسعة، من بلد لآخر، فيما يتعلق بالتشريعات التي تنظم حفظ الأغذية والتسميات ومواصفات الأغذية المقبولة. وتطبق في أغلب الأحيان تشريعات جديدة لا تستند إلى معارف علمية، وقلما راعت صياغة اللوائح المبادئ التغذوية».

معالم بارزة في مسار تطور المواصفات الغذائية

الأزمنة القديمة

- محاولات الحضارات الأولى لوضع قانون للأغذية.

أوائل القرن التاسع عشر

- اختراع التعليب.

منتصف القرن التاسع عشر

- أول شحنة من الموز من المناطق الاستوائية إلى أوروبا.

القرن التاسع عشر

- إقرار قوانين الأغذية العامة الأولى وإنشاء أجهزة انفاذها.
- الكيمياء الغذائية تكتسب الثقة والمصداقية، ويتم استنباط طرق موثوق بها لاختبار الأغذية المغشوشة.

أواخر القرن التاسع عشر

- بدأ عهد جديد لنقل الأغذية لمسافات بعيدة، وذلك بشحن أول شحنة دولية من اللحوم المجمدة من استراليا ونيوزيلندا إلى المملكة المتحدة.

أوائل القرن العشرين

- محاولات جمعيات تجارة الأغذية لتيسير تدفقات التجارة من خلال استخدام المواصفات المنسقة.

١٩٠٣

- قيام الاتحاد الدولي لمنتجات الألبان بوضع مواصفات دولية للألبان ومنتجاتها. (وفيما بعد كان الاتحاد عاملا تحفيزيا مهما في قيام هيئة الدستور الغذائي).

١٩٤٥

- إنشاء منظمة الأغذية والزراعة، حيث أنيطت بها مسؤوليات تغطي التغذية وما يرتبط بها من مواصفات غذائية دولية.

١٩٤٨

- إنشاء منظمة الصحة العالمية، حيث أنيطت بها مسؤوليات تغطي صحة البشر، وعلى الأخص أسندت إليها مهام وضع مواصفات غذائية.

١٩٤٩

- قيام الأرجنتين باقتراح وضع مدونة غذائية لإقليم أمريكا اللاتينية.

١٩٥٠

- بدأت الاجتماعات المشتركة بين خبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن التغذية والمواد المضافة إلى الأغذية والمجالات ذات الصلة.

١٩٥٣

- قررت جمعية الصحة العالمية، وهي أعلى جهاز رئاسي في منظمة الصحة العالمية، أن الاستخدام واسع النطاق للمواد الكيميائية في صناعة الأغذية يمثل مشكلة صحية عامة جديدة تستدعي الاهتمام.

١٩٥٤–١٩٥٨

- قامت النمسا بمتابعة نشطة لمسألة وضع مدونة إقليمية للأغذية، هي الدستور الغذائي الأوروبي.

١٩٦٠

- أيد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الأول لأوروبا أفضلية وضع اتفاقية دولية – على خلاف الإقليمية – بشأن المواصفات الغذائية الدنيا، ودعا المؤتمر المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بأن يعرض على المؤتمر العام للمنظمة مقترحات لبرنامج مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عن المواصفات الغذائية.

١٩٦١

- أصدر مجلس الدستور الغذائي الأوروبي قرارا يقترح فيه قيام كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بتولي أعماله بشأن المواصفات الغذائية.

١٩٦١

- بدعم من كل من منظمة الصحة العالمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس الدستور الغذائي الأوروبي، أقر المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة إنشاء الدستور الغذائي وأعرب عن عزمه على إنشاء برنامج دولي للمواصفات الغذائية.

١٩٦١

- قرر المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة إنشاء هيئة الدستور الغذائي، وطلب من منظمة الصحة العالمية الموافقة في أسرع وقت ممكن على إقامة برنامج مشترك للمواصفات الغذائية.

١٩٦٢

- طلب مؤتمر المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من هيئة الدستور الغذائي تولي تنفيذ برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وإنشاء الدستور الغذائي.

١٩٦٣

- اعترافا بأهمية دور منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بجميع الجوانب الصحية للأغذية، ونظرا لاختصاصاتها في مجال وضع المواصفات الغذائية، وافقت جمعية الصحة العالمية على إقامة برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وأقرت النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي.

الدستور الغذائي النمساوي. وفي حين أن هذا الدستور افتقر إلى قوة نفاذ القانون، فإنه استخدم من جانب المحاكم كمرجع لتحديد مواصفات تعريف أغذية بعينها. ويستمد الدستور الغذائي الحالي اسمه من المدونة النمساوية.

الاهتمامات التجارية

كان من المحتم أن تؤدي المجموعات المختلفة للمواصفات التي نبعت من التطور التلقائي والمستقل لقوانين ومواصفات الأغذية في البلدان المختلفة، إلى قيام حواجز تجارية باتت موضع انشغال متزايد من جانب تجار الأغذية في أوائل القرن العشرين. ومارست الاتحادات التجارية، التي شكلت كرد فعل على هذه الحواجز، ضغوطا على الحكومات للعمل على تنسيق مواصفاتها الغذائية المتباينة، لأجل تيسير التجارة في الأغذية المأمونة ذات النوعية المحددة. وكان واحد من هذه الاتحادات، الاتحاد الدولي لمنتجات الألبان الذي أنشئ في عام ١٩٠٣. وشكل العمل الذي قام به الاتحاد في مجال مواصفات الألبان ومنتجاتها، عاملا محفزا في وقت لاحق لإنشاء هيئة الدستور الغذائي ولتحديد إجراءاتها بشأن وضع المواصفات.

وعندما أنشئت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في الأربعينات، كان هناك اهتمام دولي متصاعد بشأن الوجهة التي اتبعت في مضمار الرقابة على الأغذية. فالبلدان تعمل منفردة، ولم تكن هناك أية مشاورات تذكر فيما بينها من أجل التنسيق. وانعكس هذا الوضع في الملاحظات التي خرجت بها الاجتماعات الدولية في ذلك الحين.

مشكلة المواد المضافة إلى الأغذية

في عام ١٩٥٥، أكدت لجنة الخبراء المعنية بالتغذية والمشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ما يلي:

«... إن تزايد استخدام المواد المضافة إلى الأغذية، وأحيانا بغير رقابة كافية، بات موضع قلق لعامة الجمهور وللإدارات».

كذلك أشارت اللجنة إلى أن الوسائل المتبعة في حل المشكلات، التي ينطوي عليها استخدام المواد المضافة إلى الأغذية، تختلف من بلد لآخر، وذكرت ما يلي:

«... ويجب أن تكون في حد ذاتها مصدر قلق، لأن وجود الاختلافات الواسعة بين تدابير الرقابة قد يشكل عائقا غير مرغوب أمام التجارة الدولية».

اهتمامات المستهلكين

شهدت الأربعينات تقدما سريعا في مجال العلوم والتكنولوجيا الغذائية. ومع ظهور أدوات تحليلية تتميز بدقتها وشدة حساسيتها، نمت سريعا المعارف بشأن طبيعة الأغذية ونوعيتها وما يرتبط بها من مخاطر صحية. وكان هناك اهتمام مكثف بعلم الأحياء المجهرية الغذائية والكيمياء الغذائية والتخصصات ذات الصلة، وتحققت اكتشافات جديدة مهمة. وازدهرت كتابة المقالات عن الأغذية في جميع المستويات، فقد أُغرق المستهلكون فعلا بوابل من الرسائل في المجلات الرائجة وفي الصحف الشعبية وفي الإذاعات. وكان بعضها صحيحا وبعضها غير صحيح – ولكنها جميعا هدفت إلى إثارة الاهتمام، بل وكان الكثير منها ينطوي على أهمية كبيرة.

بيد أنه على الرغم من النوعية المشكوك فيها لبعض هذه المعلومات، فإن نتائجها تبدت في زيادة الوعي العام بالأغذية، وبالتالي زيادة المعارف بشأن سلامة الأغذية بصورة تدريجية. وفي ذات الوقت، وتبعا لتوافر المعلومات أكثر فأكثر عن الأغذية وعن المسائل ذات الصلة، برزت مخاوف كبيرة لدى المستهلكين. فعلى حين اقتصرت اهتمامات المستهلكين في السابق على الأمور «الظاهرة» وحدها – نقص وزن المحتويات والاختلافات في الحجم وبيانات العبوة المضللة والنوعية الرديئة – فإنها الآن شملت المخاوف بشأن الأمور «غير المرئية» أي المخاطر الصحية التي يتعذر رؤيتها وشمها أو تذوقها، مثل الكائنات المجهرية ومخلفات المبيدات وملوثات البيئة والمواد المضافة إلى الأغذية. ومع ظهور جماعات المستهلكين جيدة التنظيم والملمة بالمعلومات على الصعيدين الدولي والقطري، تزايدت الضغوط على الحكومات في العالم ككل من أجل حماية المجتمعات من الأغذية الخطرة ذات النوعية الرديئة.

التطلع إلى القيادة

ظل القائمون على رقابة الأغذية والتجار والمستهلكون والخبراء يأملون كثيرا في أن يضطلع كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بدور القيادة فيما يتعلق بترشيد وتنسيق الكم الهائل من لوائح الأغذية التي تعوق التجارة ولا توفر في معظم

الأحيان حماية كافية للمستهلكين. وفي عام ١٩٥٣، أكدت جمعية الصحة العالمية، وهي الجهاز الرياسي لمنظمة الصحة العالمية، أن التوسع في استخدام المواد الكيميائية في الأغذية يشكل مشكلة صحية عامة جديدة، واُقترح أن تجرى المنظمتان الدراسات ذات الصلة بهذا الأمر. وقد حددت إحدى هذه الدراسات المواد المضافة إلى الأغذية بوصفها عاملا جوهريا أساسيا.

وبناء على ذلك عقدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أول مؤتمر مشترك بينهما بشأن المواد المضافة إلى الأغذية في عام ١٩٥٥، وأدى هذا المؤتمر إلى إنشاء لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية. ومازالت هذه اللجنة تعقد اجتماعاتها بصورة منتظمة لأكثر من ٥٠ عاما، ولازال عملها يتسم بأهمية بالغة في مداولات هيئة الدستور الغذائي عن المواصفات والخطوط التوجيهية للمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات ومخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية. وكانت مثالاً يُحتذى للعديد من الأجهزة المتخصصة في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أو لأجهزة استشارية علمية شبيهة على المستوى القطري أو على مستوى التجمعات الاقتصادية الإقليمية للبلدان.

دمج الأنشطة غير الحكومية

في حين زادت مشاركة كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في المسائل المرتبطة بالأغذية، بدأت كذلك طائفة متباينة من اللجان، التي شكلتها المنظمات الدولية غير الحكومية، العمل بنشاط في مجال مواصفات السلع الغذائية. ومع مرور الزمن، قامت اللجان السلعية المناسبة التابعة للدستور الغذائي بتولي هذه الأعمال كلية، أو تواصل تنفيذها بصورة مشتركة، بل أن اللجان غير الحكومية ذاتها أصبحت في بعض الحالات لجانا لهيئة الدستور الغذائي.

المشاورات والتعاون الدولي

يعد عاما ١٩٦٠ و ١٩٦١ عامين بارزين في إنشاء الدستور الغذائي. ففي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٠، قام مؤتمر المنظمة الإقليمي الأول لأوروبا ببلورة وجهة النظر السائدة على نطاق واسع، وذلك عندما اعترف:

«بأفضلية إبرام اتفاقية دولية بشأن المواصفات الغذائية الدنيا والمسائل ذات الصلة (بما فيها شروط التوسيم وطرق التحليل وغيرها) ... باعتبارها وسيلة مهمة لحماية صحة المستهلكين ولضمان الجودة وتقليل الحواجز التجارية، وعلى الأخص في سوق أوروبا التي تشهد تكاملا سريعا».

كذلك رأى المؤتمر أن:

«...تنسيق العدد المتزايد من برامج المواصفات الغذائية التي يقوم بتنفيذها الكثير من المنظمات يمثل مشكلة ذات طبيعة خاصة».

وخلال أربعة شهور بعد انعقاد هذا المؤتمر الإقليمي، دخلت المنظمة في مناقشات مع كل من منظمة الصحة العالمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس الدستور الغذائي الأوروبي، بشأن مقترحات تؤدي إلى إنشاء برنامج دولي للمواصفات الغذائية.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦١، أصدر المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة، في دورته الحادية عشرة، قرارا بإنشاء هيئة الدستور الغذائي.

وفي مايو/أيار ١٩٦٣، وافقت الدورة السادسة عشرة لجمعية الصحة العالمية على إنشاء برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وأقرت النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي.

ما هو الدستور الغذائي؟

بعبارة بسيطة، الدستور الغذائي هو مجموعة مواصفات ومدونات ممارسات وخطوط توجيهية وتوصيات أخرى. وبعض تلك النصوص عام للغاية وبعضها الآخر محدد جدا. كما أن بعضها يتناول الشروط المفصلة المتعلقة بنوع من الأغذية أو بمجموعة منها؛ وبعضها الآخر يتناول تشغيل وإدارة عمليات الإنتاج أو تشغيل نظم الرقابة الحكومية حرصا على سلامة الأغذية وحماية المستهلك.

الدستور الغذائي على الإنترنت:

www.codexalimentarius.net

المواصفات ومدونات الممارسات والخطوط التوجيهية والتوصيات الأخرى

مواصفات الدستور الغذائي تتصل عادة بخصائص المنتجات ويجوز أن تتناول جميع الخصائص المنظمة رسمياً والملائمة للسلعة الأساسية المعنية، أو خاصيّة واحدة فقط. والحدود القصوى لمستوى مخلفات مبيدات الآفات أو العقاقير البيطرية في الأغذية هي أمثلة على المواصفات التي تتعلق بخاصيّة واحدة فقط. وهناك مواصفات عامة للدستور الغذائي تختص بالمواد المضافة إلى الأغذية وملوثاتها والسموم في الأغذية وتتضمّن أحكاماً عامة وأخرى خاصة بالسلعة الأساسية المعنية. وتشمل مواصفات الدستور الغذائي العامة لتوسيم الأغذية المعبأة جميع الأغذية المصنّفة

FAO / 19014 / R. FAIDUTTI

في هذه الفئة. وبما أنّ المواصفات تتعلق بخصائص المنتجات، فمن الممكن تطبيقها حيثما جرى تداول هذه المنتجات تجارياً.

وكذلك تعتبر طرق التحليل وأخذ العينات من مواصفات الدستور الغذائي، بما في ذلك تلك الخاصة بالملوثات وبمخلفات مبيدات الآفات والعقاقير البيطرية في الأغذية.

مدونات الممارسات في الدستور الغذائي، بما في ذلك مدونات الممارسات الصحية التي تحدد ممارسات الإنتاج والتجهيز والتصنيع والنقل والتخزين لأغذية بعينها أو مجموعة منها، تعتبر أساسية لضمان سلامة استهلاك الأغذية وملاءمتها. والنص الأساسي بالنسبة لنظافة الأغذية هو مبدأ من مبادئ الدستور الغذائي العامة لنظافة الأغذية التي تستحدث استخدام نظام إدارة سلامة الأغذية اعتمادا على تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة. وتعطي مدوّنة الممارسات بشأن استخدام العقاقير البيطرية توجيهات عامة في هذا المجال.

الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي فئتان:

- المبادئ التي تحدد السياسات في بعض المجالات الرئيسية؛
- الخطوط التوجيهية لتفسير تلك المبادئ أو لتفسير أحكام المواصفات العامة للدستور الغذائي.

وفي حالات المواد المضافة إلى الأغذية والملوثات ونظافة الأغذية ونظافة اللحوم، تستند المبادئ الأساسية الراعية لتنظيم هذه المسائل إلى المواصفات ومدونات الممارسات ذات الصلة.

وهناك مبادئ للدستور الغذائي قائمة بحدّ ذاتها وتشمل:

- إضافة مغذيات أساسية إلى الأغذية؛
- تفتيش الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات لها؛
- وضع وتطبيق المعايير الميكروبيولوجية الخاصة بالأغذية؛
- إجراء تقدير للمخاطر الميكروبيولوجية؛
- تحليل مخاطر الأغذية المستمدّة من التقانة الحيوية الحديثة.

وتشمل الخطوط التوجيهية التفسيرية للدستور الغذائي تلك الخاصة بتوسيم الأغذية، لاسيما تنظيم الادعاءات الواردة على بطاقة التوسيم. وتشمل هذه المجموعة الخطوط التوجيهية للادعاءات التغذوية والصحية؛ وشروط إنتاج الأغذية العضوية وتسويقها وتوسيمها؛ والأغذية التي تُعتبر «حلالا». ويفسّر عدد من الخطوط التوجيهية أحكام مبادئ الدستور الغذائي لتفتيش الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات لها، فضلاً عن الخطوط التوجيهية عن إجراء عمليات تقدير سلامة الأغذية المستمدة من نباتات وكائنات حيّة دقيقة محوّرة الدنا.

مواصفات السلع الأساسية

إن أكبر عدد من المواصفات المحددة في الدستور الغذائي هو من دون منازع مجموعة «مواصفات السلع الأساسية». وأبرز السلع الأساسية التي يشملها الدستور الغذائي هي:

سجلّ الدستور الغذائي*

- **المواصفات السلعية – ٢٠٢؛**
- **الخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات المتصلة بالسلع الأساسية – ٣٨؛**
- **المواصفات والخطوط التوجيهية العامة عن توسيم الأغذية – ٧؛**
- **المدونات والخطوط التوجيهية العامة عن نظافة الأغذية – ٥؛**
- **الخطوط التوجيهية عن تقدير مخاطر سلامة الأغذية – ٥؛**
- **المواصفات والمدونات والخطوط التوجيهية عن الملوثات في الأغذية –١٤؛**
- **المواصفات والخطوط التوجيهية وغيرها من التوصيات عن إجراءات أخذ العينات والتحليل والتفتيش وإصدار الشهادات – ٢٢؛**
- **الحدود القصوى لمخلفات المبيدات – ٢٥٧٩، تشمل ٢١٣ مبيداً للآفات؛**
- **الأحكام الخاصة بالمواد المضافة إلى الأغذية – ٦٨٣، تشمل ٢٢٢ مادة مضافة إلى الأغذية؛**
- **الحدود القصوى للعقاقير البيطرية في الأغذية – ٣٧٧، تشمل ٤٤ من العقاقير البيطرية.**

* الحالة حتى ١ يوليو/تموز ٢٠٠٥.

- الحبوب والبقول (الحبوب البقولية) ومشتقاتها، بما فيها البروتينات النباتية؛
- الدهون والزيوت والمنتجات ذات الصلة؛
- الأسماك والمنتجات السمكية؛
- الفاكهة والخضر الطازجة؛
- الفاكهة والخضر المجهّزة وسريعة التجميد؛
- عصائر الفاكهة؛
- اللحوم ومنتجات اللحوم، الحساء والمرق؛
- اللبن ومنتجات الألبان؛
- السكريات ومنتجات الكاكاو والشوكولاته وغيرها من المنتجات المتفرقة.

وتميل مواصفات السلع الأساسية إلى اتباع شكل محدد يرد في «دليل الإجراءات لهيئة للدستور الغذائي». ويحتوي هذا الشكل على الفئات التالية من المعلومات:

- **النطاق**، ويشمل إسم الغذاء الذي تنطبق عليه المواصفات والغاية من استخدام السلعة الأساسية في معظم الحالات.
- **الوصف**، ويشمل تعريف المنتج أو المنتجات المشمولة مع الإشارة، حيثما تدعو الحاجة، إلى المواد الخام المستمدّة منها.
- **التركيبة الأساسية**، وتتضمّن معلومات عن تركيبة السلعة الأساسية وخصائص هويتها، فضلاً عن المكونات الإلزامية والاختيارية.
- **المواد المضافة إلى الأغذية**، وتتضمّن أسماء المواد المضافة إلى الأغذية والكمية القصوى المسموح إضافتها. ويجب أن توافق كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على المواد المضافة إلى الأغذية حرصاً على سلامتها، وأن يتّسق استخدام هذه المواد مع مواصفات الدستور الغذائي العامة للمواد المضافة إلى الأغذية.
- **الملوثات**، وتتضمّن حدوداً للملوثات التي قد توجد في المنتج (أو المنتجات) الذي تشمله المواصفات. وتستند تلك الحدود إلى المشورة العلمية لكل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ويجب أن تكون متسقة مع مواصفات الدستور الغذائي العامة للملوثات والسموم في الأغذية. ويشار أيضاً، عند الضرورة، إلى حدود الدستور الغذائي القصوى لمخلفات مبيدات الآفات ومخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية.
- **النظافة**، وتتناول مدونات الدستور الغذائي لممارسات النظافة بالنسبة للسلعة الأساسية المعنية. ويُطلب، في جميع الحالات تقريباً، أن يكون المنتج خالياً من الكائنات الحية الممرضة ومن أي سموم أو غيرها من المواد السامة أو الضارة بكميات تشكل خطراً على الصحة.
- **الأوزان والقياسات**، وتتضمّن أحكاماً عن سعة العبوة ووزن السلعة الأساسية من دون سائل.
- **التوسيم**، ويشمل أحكاماً عن اسم الغذاء وأي شروط خاصة تكفل عدم غشّ المستهلك أو تضليله بشأن طبيعة الغذاء. وينبغي أن تكون هذه الأحكام متسقة مع مواصفات الدستور الغذائي العامة لتوسيم الأغذية المعبأة وتحديد بيان مكونات المنتج وتاريخ التسويق.
- **طرق التحليل وأخذ العينات**، وتتضمّن قائمة بطرق الاختبار اللازمة لضمان تقيّد السلعة الأساسية بشروط المواصفات. وهناك إشارة فيها إلى طرق الاختبار المعترف بها دولياً والتي تستوفي معايير الهيئة من حيث الدقة والإحكام، وما الى ذلك.

نظام الدستور الغذائي:
هيئة الدستور الغذائي وطريقة عملها

جاء ميلاد هيئة الدستور الغذائي تلبية لحاجة ملحة. ويضمن نظامها الأساسي ولائحتها الداخلية اللذان وُضعا بشكل متأن سعيها إلى تحقيق أهدافها المعلن عنها بشكل واضح بطريقة منضبطة وحيادية وعلمية.

الدستور الغذائي على الإنترنت:

www.codexalimentarius.net

FAO / WHO 2003

الهيئة

أصدر كل من المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة، في دورته الحادية عشرة في عام ١٩٦١، وجمعية الصحة العالمية، في دورتها السادسة عشرة في عام ١٩٦٣، قرارين بإنشاء هيئة الدستور الغذائي. كذلك اعتمد الجهازان النظام الأساسي للهيئة ولائحتها الداخلية.

النظام الأساسي ينص على الأسس القانونية لعمل الهيئة، ويتضمن بصورة رسمية المفاهيم والدوافع التي أملت إنشاءها. وتوضح المادة ١ من النظام أغراض الهيئة وصلاحياتها وأهدافها، في حين تحدد المادة ٢ شروط الأهلية للانضمام إلى عضوية الهيئة، وهي

مفتوحة لجميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة في كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وفي عام ٢٠٠٥، ضمت عضوية الهيئة ١٧١ بلدا يمثلون ٩٨ في المائة من تعداد سكان العالم. والمجموعة الأوروبية منظمة عضو في الهيئة.

اللائحة الداخلية للهيئة تحدد إجراءات العمل الملائمة لجهاز حكومي دولي وتضعها في صيغة رسمية. وهي تنص على ما يلي:

- شروط العضوية في الهيئة؛
- تعيين مكتب الهيئة، بما في ذلك الرئيس وثلاثة نواب للرئيس والمنسقين الإقليميين وأمين الهيئة، وتحديد مسؤولياتهم؛
- إنشاء لجنة تنفيذية تجتمع فيما بين دورات الهيئة وتعمل نيابة عن الهيئة بوصفها الجهاز التنفيذي لها؛
- وتيرة دورات الهيئة وطريقة عملها؛
- جداول أعمال دورات الهيئة؛
- إجراءات التصويت؛
- المراقبون؛
- إعداد سجلات الهيئة وتقاريرها؛
- إنشاء الأجهزة الفرعية؛
- الإجراءات التي ينبغي إتباعها عند وضع المواصفات؛
- تخصيص اعتمادات الميزانية وتقديرات المصروفات؛
- اللغات التي تستخدمها الهيئة.

التمثيل: الهيئة هي جهاز دولي بالفعل. وقد تولى رئاستها منذ تأسيسها رؤساء من كندا وفرنسا وألمانيا وهنغاريا واندونيسيا والمكسيك وهولندا والسويد وسويسرا وتايلند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وكان نواب الرئيس من استراليا وكندا وكوستاريكا والدانمرك وفرنسا وغانا وهنغاريا واندونيسيا والعراق واليابان وكينيا والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا ونيجيريا والنرويج وبولندا والسنغال والسودان وسويسرا وتايلند والمملكة المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

وشمل التمثيل الإقليمي حكومات كل من الأرجنتين واستراليا وبلجيكا والبرازيل والكاميرون وكندا وكوبا وجمهورية تشيكوسلوفاكيا السابقة ومصر وفرنسا وألمانيا وغانا والهند وكينيا وماليزيا وهولندا ونيوزيلندا والفلبين وبولندا وجمهورية كوريا والسنغال وتايلند وتونس والاتحاد السوفييتي السابق والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

وتعقد الهيئة عادة اجتماعاً واحداً كل سنتين في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما وفي مقر منظمة

النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي

المادة ١

تكون هيئة الدستور الغذائي... مسؤولة عن تقديم المقترحات لكل من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، وأن تستشار من قبلهما، بشأن جميع المسائل التي تتصل بتنفيذ برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين المنظمتين، والذي يهدف إلى ما يلي:

(أ) حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات النزيهة في تجارة الأغذية؛

(ب) تشجيع تنسيق كافة الأعمال المتعلقة بمواصفات الأغذية، التي تضطلع بها المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية؛

(ج) تحديد الأولويات وبدء وتوجيه إعداد مسودة المواصفات من خلال المنظمات الملائمة وبمساعدتها؛

(د) الصياغة النهائية للمواصفات التي تم وضعها في إطار الفقرة (ج) أعلاه ونشرها، بعد قبولها من جانب الحكومات، في الدستور الغذائي بوصفها مواصفات إقليمية أو عالمية، إضافة إلى أي مواصفات دولية جرت صياغتها بالفعل من قبل أجهزة أخرى في إطار الفقرة (ب) أعلاه، حيثما كان ذلك من الممكن عمله؛

(هـ) تعديل المواصفات المعلنة، بعد الاستقصاء الملائم في ضوء التطورات.

انبثقت الأغراض والأهداف المشمولة بالمادة ١ عن عملية مستفيضة من الصياغة والتنقيح. وهي تجسد نوايا المؤسسين للهيئة، استنادا إلى نظرة فاحصة وفهم عميق للأحداث التي أفضت إلى إنشاء الهيئة.

الصحة العالمية في جنيف على التوالي، مع أنها قد تكثف اجتماعاتها أحياناً أو قد تعقد دورات خاصة أو استثنائية. ويشارك في الجلسات العامة ما يصل إلى ٦٠٠ شخص. ويكون التمثيل في الدورات على أساس قطري، حيث يقود الوفود القطرية مسؤولون كبار تعينهم حكوماتهم المعنية، ولربما تتضمن الوفود، وهو ما يحدث في أغلب الأحيان، ممثلين عن الصناعة ومنظمات المستهلكين والمؤسسات الأكاديمية. وتحضر البلدان التي ليست أعضاء في الهيئة الاجتماعات في بعض الأحيان كمراقبين.

ويحضر عدد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية الاجتماعات بصفة مراقبين. وعلى الرغم من أن ممثلي هذه المنظمات يحضرون كمراقبين، فإن تقاليد هيئة الدستور الغذائي تسمح لهذه المنظمات بعرض وجهات نظرها في كل مرحلة من المراحل باستثناء المرحلة الأخيرة لاتخاذ القرار، التي تعد امتيازا خالصا قاصرا على الحكومات الأعضاء.

وتيسيرا للاتصالات المستمرة مع البلدان الأعضاء، أنشأت الهيئة بالتعاون مع حكومات البلدان نقاط اتصال قطرية للدستور الغذائي، كما أن الكثير من البلدان الأعضاء لديها لجان قطرية للدستور الغذائي تقوم بتنسيق الأنشطة القطرية.

ولقد تزايد الاهتمام بالدستور الغذائي بصورة مطردة منذ أن بدأ عمل الهيئة، حيث أن مشاركة البلدان النامية في عملها كانت علامة بارزة على ما تحقق من تقدم، وإثباتا لبعد النظر الذي أبداه مؤسسو الهيئة.

عمليات الهيئة

تجميع عناصر الدستور الغذائي

حسبما نص عليه في المادة ١ من النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي، فإن إعداد مواصفات الأغذية ونشرها في الدستور الغذائي هو أحد الأغراض الرئيسية للهيئة.

وتنشر الأسس القانونية لعمليات الهيئة وما ينبغي أن تتبعه من إجراءات في «دليل الإجراءات لهيئة الدستور الغذائي». وإجراءات إعداد المواصفات، مثلها مثل جميع الجوانب الأخرى لعمل الهيئة، محددة جيدا وتتميز بالوضوح والشفافية. وتشمل في جوهرها ما يلي:

- عرض أي مواصفة مقترحة يجري وضعها من قبل حكومة أحد البلدان أو لجنة فرعية تابعة للهيئة. ويعقب ذلك عادة ورقة للمناقشة توضح ما هو متوقّع من المواصفات المقترحة، يليها اقتراح مشروع يتضمّن الإطار الزمني للعمل والأولويات النسبية.
- قرار من قبل الهيئة أو اللجنة التنفيذية بشأن وضع المواصفة على النحو المقترح. وقصد من «معايير تحديد أولويات العمل» مساعدة الهيئة أو اللجنة التنفيذية في اتخاذ قراراتهما وفي انتقاء أو تكوين جهاز فرعي يكون مسؤولا عن توجيه عملية وضع المواصفة. وإذا دعت الحاجة، يجوز إنشاء جهاز فرعي جديد، يكون عادة فريق مهام متخصصا.
- تتولى أمانة الهيئة إعداد مسودة بإحدى المواصفات المقترحة، وتوزيعها على الحكومات الأعضاء لإبداء التعليقات.
- تجرى دراسة التعليقات من قبل الجهاز الفرعي الذي أسندت إليه مهمة وضع المسودة المقترحة، ويجوز للجهاز الفرعي المعني عرض النص على الهيئة بوصفه مشروع مواصفة. كما يجوز إحالة المشروع إلى لجان الدستور الغذائي المسؤولة عن التوسيم أو النظافة أو المواد المضافة أو الملوثات أو طرق التحليل لإقرار أي مشورة خاصة في هذه المجالات.
- يستغرق وضع معظم المواصفات عدة سنوات. وعندما تصاغ المواصفة بشكل نهائي تضاف إلى الدستور الغذائي.

المراجعة والتكييف: تحديث الدستور الغذائي باستمرار

تلتزم الهيئة وأجهزتها الفرعية بتحديث مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة باستمرار كي تواكب المعارف العلمية الراهنة واحتياجات البلدان الأعضاء. وتطالب معظم البلدان حالياً بوجود مواصفات أقلّ تشدداً – خاصة بالنسبة للسلع الأساسية – مقارنة بتلك التي وضعت خلال السبعينات والثمانينات. وتتابع الهيئة هذه التغيرات وهي تعمل على تطوير المواصفات الكثيرة القديمة والمفصلة لتصبح مواصفات جديدة أكثر شمولية. وتكمن أهمية هذا النهج في أنه يتيح مشاركة أوسع كما يتيح الابتكار

في تطوير منتجات غذائية جديدة. ومما لا شك فيه أنّ عملية الاستعراض والتجديد هذه تحافظ على الأساس العلمي لحماية المستهلك بل وتعززه.

والإجراءات المتبعة في المراجعة أو التثبيت هي على غرار تلك المستخدمة في الإعداد المبدئي للمواصفات.

الأجهزة الفرعية

للهيئة، بموجب سلطاتها، أن تنشئ نوعين من الأجهزة الفرعية هما:

- لجان الدستور، التي تعد مشروعات المواصفات لعرضها على الهيئة؛
- لجان التنسيق، التي تعمل الأقاليم أو مجموعات البلدان من خلالها على تنسيق الأنشطة الخاصة بمواصفات الأغذية في الإقليم المعني، بما في ذلك وضع المواصفات الإقليمية.

ومن سمات نظام اللجان أن كل لجنة، فيما عدا بضعة استثناءات، يستضيفها بلد من البلدان الأعضاء ويكون مسؤولا أساسا عن تحمل تكاليف استمراريتها وإدارتها ومخصصات رئيسها. واختيار البلدان التي ستستضيف اللجان بند دائم على جدول أعمال الهيئة.

لجان المواضيع العامة

سميت هذه اللجان بهذا الاسم لأن عملها له صلة بجميع اللجان السلعية. ولما كان عملها ينطبق على جميع المواصفات السلعية، فإن لجان المواضيع العامة يشار إليها أحيانا بوصفها «اللجان الأفقية». وتضطلع هذه اللجان بعدة مهام منها وضع مفاهيم ومبادئ شاملة للأغذية بوجه عام أو لأغذية محددة أو لمجموعات منها؛ وإقرار أو استعراض الأحكام ذات الصلة في مواصفات الدستور الغذائي للسلع الأساسية؛ وإصدار التوصيات الأساسية عن صحة المستهلكين وسلامتهم استناداً إلى مشورة الأجهزة العلمية المتخصصة .

وتسدي اللجنة المعنية بالمبادئ العامة المشورة إلى الهيئة في مواضيع أساسية كالتعاريف واللوائح الداخلية والقواعد وطرق العمل من أجل إنشاء وتشغيل لجان الدستور الغذائي وفرق المهام الخاصة التابعة لها، وتنظيم العلاقات مع المنظمات الأخرى، فضلاً عن المبادئ العامة التي يقوم عليها وضع جميع المواصفات ومدونات الممارسات وغيرها من نصوص الدستور الغذائي.

وهناك خمس من لجان المواضيع العامة مسؤولة عن ضمان تطابق أحكام محددة في مواصفات الدستور الغذائي للسلع الأساسية مع المواصفات والخطوط التوجيهية العامة الرئيسية الصادرة عن الهيئة، كل في مجال اختصاصها. وهذه اللجان هي:

عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي

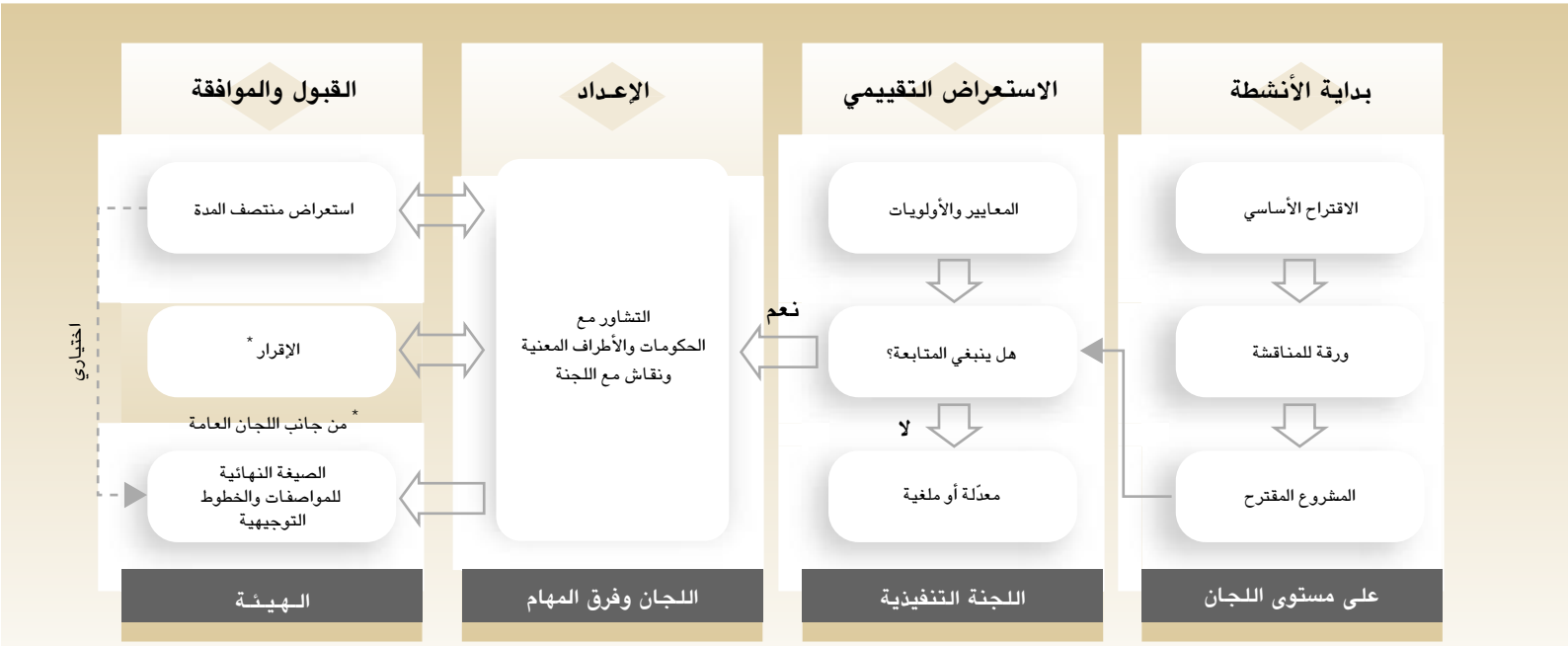

- اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات؛
- اللجنة المعنية بنظافة الأغذية؛
- اللجنة المعنية بتوسيم الأغذية؛
- اللجنة المعنية بأساليب التحليل والمعاينة؛
- اللجنة المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة.

ويجوز لهذه اللجان أيضاً أن تضع مواصفات وحدوداً قصوى للمواد المضافة والملوثات، ومدونات ممارسات أو غيرها من الخطوط التوجيهية إما للتطبيق العام، أو في حالات خاصة لا حاجة فيها إلى وضع مواصفات شاملة للسلعة الأساسية. فعلى سبيل المثال، وضعت اللجنة المعنية بنظافة الأغذية مدونة لممارسات النظافة للتوابل والنباتات العطرية المجففة، في حين وضعت اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات مواصفات لحدود الرصاص القصوى في الأغذية. وتعاونت اللجنة المعنية بتوسيم الأغذية واللجنة المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة من أجل إعداد خطوط توجيهية للدستور الغذائي عن الادعاءات التغذوية.

وتتولى اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات واللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية إعداد الحدود القصوى لمستوى المخلفات لفئتي المواد الكيميائية المستخدمة في الإنتاج الزراعي. وتستند الحدود القصوى لمستوى المخلفات إلى المشورة العلمية عن سلامة المخلفات المتبقية بعد استخدام المواد طبقاً للممارسات الزراعية والبيطرية الجيدة المعتمدة.

وتختصّ اللجنة المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات بتطبيق المواصفات على الأغذية المُتبادلة دولياً، لاسيما الإجراءات التنظيمية التي تطبقها الحكومات كي تضمن لشركائها التجاريين أن الأغذية ونظم إنتاجها تخضع للوائح صحيحة، وذلك من أجل حماية المستهلكين من المخاطر المنتقلة عن طريق الأغذية ومن ممارسات التسويق المضللة. وتشمل الخطوط التوجيهية التي أعدتها اللجنة إسداء المشورة عن كيفية استجابة الحكومات لحالات طوارئ نظام سلامة الأغذية، بما في ذلك قنوات الاتصال مع الجمهور ومع حكومات أخرى من خلال نظام المعلومات في حالات الطوارئ في الشبكة الدولية للمسؤولين عن سلامة الأغذية والذي تديره منظمة الصحة العالمية.

الخطوات الإجرائية في الدستور الغذائي

قبل اتخاذ أي قرار بمباشرة العمل على وضع مواصفات جديدة أو غيرها من النصوص، يعدّ اقتراح مشروع ويناقش على مستوى اللجان.

الخطوة ١

تستعرض اللجنة التنفيذية المشروع المقترح وتقارنه مع المواصفات والأولويات التي حددتها الهيئة.

الخطوات ٢ و٣ و٤

يعدّ مشروع نص (الخطوة ٢) ويعمّم على البلدان الأعضاء وعلى جميع الأطراف المعنية لإبداء التعليقات عليه (الخطوة ٣). ويجري استعراض المشروع والتعليقات على مستوى اللجان (الخطوة ٤) ويعدّ مشروع جديد إذا دعت الحاجة.

الخطوة ٥

تستعرض الهيئة ما أحرز من تقدّم وتوافق على وجوب وضع الصيغة النهائية للمشروع. بعد ذلك، تقرّ لجنة المواضيع العامة المختصة المشروع كي يكون متسقاً مع مواصفات الدستور الغذائي العامة.*

الخطوتان ٦ و٧

يُعاد المشروع بعد الموافقة عليه مجدداً إلى الحكومات وإلى الأطراف المعنية لإبداء التعليقات عليه ووضعه بصيغته النهائية من جانب اللجنة المختصة. ثمّ يحال المشروع إلى الهيئة للموافقة عليه.

الخطوة ٨

عقب جولة أخيرة من التعليقات، توافق الهيئة على المشروع باعتباره نصاً رسمياً من نصوص الدستور الغذائي. ثم تتولى أمانة الدستور الغذائي نشر المواصفات أو الخطوط التوجيهية أو غيرها من النصوص.

* يُعتبر النص أحياناً جاهزاً للموافقة النهائية عليه في هذه المرحلة التي غالباً ما تطلق عليها تسمية الخطوة ٨/٥.

اللجان السلعية

تقع مسؤولية وضع المواصفات بشأن أغذية بعينها أو فئات من الأغذية على اللجان السلعية. وسعيا إلى تمييزها عن «اللجان الأفقية»، والإقرار بمسؤولياتها الخالصة، كثيرا ما يشار إليها بوصفها «اللجان الرأسية». وتعقد اللجان السلعيّة اجتماعات لها كلما دعت الحاجة وتتوقف عن العمل أو تُلغى حالما تقرر الهيئة أنها أنجزت عملها. ويمكن تشكيل لجان جديدة مخصصة لتلبية احتياجات محددة لوضع مواصفات جديدة. وتعقد حالياً خمس لجان سلعيّة اجتماعات دورية لها:

- اللجنة المعنية بالدهون والزيوت؛
- اللجنة المعنية بالأسماك ومنتجاتها؛
- اللجنة المعنية بالفاكهة والخضر الطازجة؛
- اللجنة المعنية بالألبان ومنتجات الألبان؛
- اللجنة المعنية بالفاكهة والخضر المصنعة.

وتعمل اللجان السلعية التالية عن طريق المراسلة أو أنها متوقفة عن العمل:

- اللجنة المعنية بالحبوب والبقول والحبوب البقولية؛
- اللجنة المعنية بمنتجات الكاكاو والشوكولاته؛
- اللجنة المعنية بصحة اللحوم؛
- اللجنة المعنية بالمياه المعدنية الطبيعية؛
- اللجنة المعنية بالسكر؛
- اللجنة المعنية بالبروتينات النباتية.

وتدعو البلدان المستضيفة للأجهزة الفرعية التابعة للدستور الغذائي هذه الأجهزة إلى الاجتماع على فترات تتراوح بين سنة وسنتين، تبعا للحاجة. ويصل عدد المشاركين في بعض لجان الدستور حدا كبيرا يقارب عدد المشاركين في الدورات العامة للهيئة.

فرق المهام الخاصة الحكومية الدولية

في عام ١٩٩٩، أدركت الهيئة أن تركيبة لجانها غير المرنة عاجزة عن تلبية الطلب على المواصفات والخطوط التوجيهية في مجموعة متزايدة من المواضيع. فقررت إنشاء نوع ثالث من الأجهزة الفرعية أسمته «فريق المهام الخاص الحكومي الدولي التابع للدستور الغذائي» وهو لجنة من لجان الدستور الغذائي لها اختصاصات محددة جداً وأنشئت لفترة زمنية معيّنة.

وقد شكّلت الهيئة حتى تاريخه فرق المهام الخاصة الحكومية الدولية التالية:

- فريق المهام المعني بتغذية الحيوان، ١٩٩٩–٢٠٠٤؛
- فريق المهام المعني بالأغذية المستمدة من التقانة الحيوية، ١٩٩٩–٢٠٠٣ و٢٠٠٥–٢٠٠٩؛
- فريق المهام المعني بعصائر الفاكهة والخضر، ١٩٩٩–٢٠٠٥.

لجان التنسيق

تلعب لجان التنسيق دوراً قيّماً تحرص من خلاله على أن يستجيب عمل الهيئة للمصالح الإقليمية واهتمامات البلدان النامية. وتعقد هذه اللجان اجتماعاً واحداً كل سنتين تمثل فيها بلدان الإقليم التابعة له. وترفع تقارير الاجتماع إلى الهيئة التي تقوم بمناقشتها. ويكون البلد الذي يرأس لجنة التنسيق هو أيضاً المنسق الإقليمي للإقليم المعني.

وليس هناك من بلد مضيف ثابت لتلك اللجان. وتستضيف بلدان الإقليم الاجتماعات حسب الحاجة وبالاتفاق مع الهيئة. وهناك ست لجان للتنسيق، أي واحدة لكل من الأقاليم التالية:

- أفريقيا
- آسيا
- أوروبا
- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
- الشرق الأدنى
- أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي.

إدارة الدستور الغذائي

يشترك المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ومدير عام منظمة الصحة العالمية في تعيين أمين هيئة الدستور الغذائي بعد عملية اختيار عالمية للمرشحين المؤهلين. ويعاون أمين الهيئة فريق مصغّر من المهنيين والمسؤولين الفنيين. واتخذت الأمانة من مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما مقراً لها.

واجتماعات الهيئة واللجنة التنفيذية يتم إدارتها وخدمتها بالكامل من جانب الموظفين الموجودين في روما. ويعتبر التحضير لاجتماعات الهيئة مهمة ضخمة تشمل، من جملة الأمور التي تشملها، إعداد كثير من الوثائق المتعلقة ببنود جدول الأعمال، ومسؤولية

الترتيبات اللوجستية. ويعتبر إعداد تقارير اجتماعات الهيئة مهمة تتطلب جهدا فائقا في حد ذاتها، إذا أخذنا في الاعتبار الشرط القاضي بأن يقر المشاركون في كل اجتماع تقرير ذلك الاجتماع قبل اختتامه. كما تتطلب أعمال المتابعة الضرورية ساعات طويلة من النشاط المكثف بعد كل اجتماع لضمان القيام بها على النحو الأمثل.

وتستضيف الحكومات الأعضاء كثيرا من اللجان الفرعية للهيئة، وتزودها بالدعم المادي وتوفر لها الخدمات، في حين تتولى أمانة الهيئة تنسيق أنشطة تلك اللجان وتشرف على عملياتها. وتتعاون الأمانة مع موظفي اللجان الفرعية في البلدان المضيفة بشأن مسائل من قبيل موعد الاجتماعات وأماكن انعقادها، وتوجيه الدعوات إلى البلدان الأعضاء لحضور الاجتماعات، ووضع الصيغ النهائية لجداول الأعمال ووثائق الاجتماعات، واتخاذ الترتيبات اللازمة لتسجيل وقائع الاجتماعات، وإعداد وتوزيع تقارير الاجتماعات، وضمان تنفيذ قرارات الاجتماعات. وقد تعقد لجان الدستور الغذائي، في أية فترة تغطي اثني عشر شهرا، اجتماعات يصل عددها إلى ٢٠ اجتماعا.

تطبيق مواصفات الدستور الغذائي

ينظر إلى تنسيق مواصفات الأغذية، بوجه عام، على أنه أداة تساهم في حماية صحة المستهلكين وإتاحة أكبر قدر ممكن من تيسير تدفقات التجارة الدولية. ولهذا السبب، فإن كلا من اتفاقي جولة أوروغواى بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وبشأن الحواجز التقنية أمام التجارة، يشجعان التنسيق الدولي لمواصفات الأغذية.

وفي حين أن تزايد الاهتمام العالمي بجميع أنشطة الدستور يشهد بجلاء على قبول عالمي للفلسفة الشاملة التي يقوم عليها الدستور – التنسيق، وحماية المستهلكين، وتيسير تدفق التجارة الدولية – إلا أن من الصعب، عمليا، على الكثير من البلدان قبول مواصفات الدستور الغذائي من الوجهة القانونية. إذ أن اختلاف الصيغ القانونية والنظم الإدارية وتباين النظم السياسية وأحيانا تأثير المواقف والمفاهيم القطرية لحقوق السيادة، تعوق تقدم عملية التنسيق وتحول دون قبول مواصفات الدستور الغذائي.

بيد أنه على الرغم من هذه الصعوبات، فإن عملية التنسيق تكتسب قوة دفع من واقع الرغبة الدولية الشديدة في تيسير تدفق التجارة ورغبة المستهلكين في أركان العالم في الحصول على أغذية آمنة ومغذية. ويعمل عدد متزايد من البلدان على تعديل المواصفات القطرية للأغذية، أو جزء منها (خاصة ما يتصل منها بسلامة الأغذية)، لتتسق مع مواصفات الدستور الغذائي. وينطبق هذا القول، بوجه خاص، على المواد المضافة والملوثات والمخلفات، أي «غير المرئيات».

الدستور الغذائي والعلم

نصّ بيان المبادئ الأول عن دور العلوم في عملية اتخاذ القرارات في الدستور الغذائي ومدى أخذ عوامل أخرى بعين الاعتبار على ما يلي: «تعتمد مواصفات الأغذية والخطوط التوجيهية والتوصيات الأخرى التي تضعها هيئة الدستور الغذائي على مبدأ التحليل العلمي السليم...».

الدستور الغذائي على الإنترنت:

www.codexalimentarius.net

المبادئ العلمية لوضع المواصفات

كان الدستور الغذائي، منذ نشأته الأولى، نشاطا يرتكز على أساس علمي. وقد أسهم خبراء وأخصائيون في طائفة واسعة من التخصصات العلمية في كل جانب من أنشطة الدستور الغذائي، ضمانا لأن تكون مواصفات الدستور الغذائي قادرة على اجتياز أكثر أشكال الفحص العلمي دقة وصرامة. ومن العدل أن نقول إن عمل هيئة الدستور الغذائي وعمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في دوريهما المساندين، قد وفرا إطارا تنسيقيا للبحوث والاستقصاءات العلمية المتصلة بالأغذية، وأصبحت الهيئة ذاتها أهم وسيط دولي لتبادل المعلومات العلمية عن الأغذية.

FAO / 19802 / R. FAIDUTTI

وفي عام ١٩٩٥، وافقت الهيئة على أربعة بيانات مبادئ عن دور العلوم في عملية اتخاذ قرارات الدستور الغذائي ومدى أخذ عوامل أخرى بعين الاعتبار. واستُكملت هذه المبادئ ببيانات عن المبدأ المتعلق بدور تقدير مخاطر سلامة الأغذية (١٩٩٧) وبمعايير دراسة العوامل الأخرى المشار إليها في بيان المبادئ الثاني (٢٠٠١).

ووافقت الهيئة عام ٢٠٠٣ على بيان شامل لمبادئ العمل لتحليل مخاطر سلامة الأغذية وصحتها وأدرج البيان في «دليل الاجراءات لهيئة الدستور الغذائي».

اللجان المتخصصة ومشاورات الخبراء

شجع الدستور الغذائي على الاضطلاع بأنشطة في ميادين كيمياء الأغذية وتكنولوجيا الأغذية وميكروبيولوجيا الأغذية وعلم الفطريات ومخلفات المبيدات والعقاقير البيطرية وما إلى ذلك. وينفذ جانب كبير من هذه الأعمال عن طريق دراسات تعاونية فيما بين الأخصائيين العلميين والمختبرات والمعاهد والجامعات في البلدان الأعضاء، ولجان ومشاورات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

وتعقد اجتماعات الخبراء من منظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالمية بصورة مستقلة عن الهيئة (وعن الأجهزة الفرعية للهيئة) مع أنّ نتائجها تساهم إلى حد كبير في إعطاء مصداقية علمية لعمل الهيئة. وقد تابع الدستور الغذائي منذ بدايته مبدأ ضمان استقلالية المشورة العلمية عن الوقائع العملية لإدارة المخاطر.

وتتمثل المبادئ الرئيسية لإسداء المشورة العلمية في ما يلي:

- **الخبرة الرفيعة**: الاستعانة بخبرات معترف بها دولياً إلى جانب إنشاء أرضيّة مشتركة للمناقشات العلمية العالمية استناداً إلى أفضل الممارسات في مجال إعطاء التوجيهات؛
- **الاستقلالية**: يشارك الخبراء بصفتهم الشخصية وليس نيابة عن حكومة أو مؤسسة؛ وعليهم الإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح؛
- **الشفافية**: الإجراءات والطرق التي تضمن

أحدث اجتماعات ومشاورات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

١٩٩٥

- تطبيق تحليل المخاطر على قضايا المواصفات الغذائية

١٩٩٦

- التكنولوجيا الحيوية وسلامة الأغذية

١٩٩٧

- تطبيق إدارة المخاطر على سلامة الأغذية
- استهلاك الأغذية وتقييم التعرض للمواد الكيميائية

١٩٩٨

- دور الأجهزة الحكومية في نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة
- تطبيق الإبلاغ عن المخاطر على المسائل المتصلة بمواصفات الأغذية وسلامتها

٢٠٠٠

- الجوانب الخاصة بسلامة الأغذية نباتية المصدر المحوّرة وراثياً

٢٠٠١

- تقييم مدى تسبب الأغذية المحورة وراثياً بالحساسية

٢٠٠٢

- الأكريلاميد

٢٠٠٣

- الجوانب الخاصة بسلامة الأغذية حيوانية المصدر المحوّرة وراثياً، بما فيها الأسماك

٢٠٠٤

- السموم الحيوية في الرخويات ذات الصمّامين

الأجهزة الرئيسية للخبراء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، أنشئت هذه اللجنة في عام ١٩٥٥ للنظر في الجوانب الكيميائية والسمّية والجوانب الأخرى المتصلة بالملوثات ومخلفات العقاقير البيطرية الموجودة في الأغذية المستخدمة للاستهلاك الآدمي. وتقوم لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية بتحديد المواد المضافة إلى الأغذية والملوثات ومخلفات العقاقير البيطرية التي يتعين تقييمها على سبيل الأولوية، وتحيلها إلى لجنة الخبراء لتقييمها قبل إدراجها في مواصفات الدستور الغذائي.

الاجتماعات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات، بدأت هذه الاجتماعات في عام ١٩٦٣ في أعقاب قرار أوصى بأن تضع هيئة الدستور الغذائي الحدود القصوى لمخلفات المبيدات والملوثات البيئية في منتجات غذائية محددة، لضمان خلو الأغذية التي تحتوي على المخلفات والملوثات من المواد الضارة. كما تقرر أن تتبنى هذه الاجتماعات التوصية بالأساليب الواجب إتباعها في أخذ العينات وإجراء التحليلات. ويعد التعاون وثيقا بين الاجتماعات بشأن مخلفات المبيدات ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات، إذ تحدد اللجنة المواد التي يتعين تقييمها على سبيل الأولوية. وبعد أن تقوم الاجتماعات بتقييمها، تناقش اللجنة الحدود القصوى الموصى بها للمخلفات، فإن وجدتها مقبولة تحيلها إلى هيئة الدستور الغذائي لاعتمادها بوصفها ضمن الحدود القصوى للمخلفات في إطار الدستور الغذائي.

اجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، بدأت هذه الاجتماعات في عام ٢٠٠٠ لإعداد المشورة وإسدائها إلى هيئة الدستور الغذائي عن الجوانب الميكروبيولوجية في سلامة الأغذية. وفضلاً عن تقدير المخاطر، تعطي هذه الاجتماعات توجيهات في الميادين ذات الصلة، مثل جمع البيانات وتطبيق تقدير المخاطر. وتعمل اجتماعات الخبراء على نحو وثيق مع لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، كما تسدي المشورة إلى غيرها من لجان الدستور الغذائي كاللجنة المعنية بالأسماك والمنتجات السمكية.

فهم جميع الأطراف المعنية لعملية إسداء المشورة العلمية وإمكانية الاطلاع على التقارير وعمليات تقدير السلامة وتقييمها وغير ذلك من المعلومات الأساسية؛

- **العالمية**: وجود قاعدة بيانات علمية موسّعة عامل مهم للتوصل إلى أنشطة وضع المواصفات على المستوى الدولي. لذا فإن جميع المؤسسات والأطراف المهتمّة في العالم مدعوّة إلى إتاحة ما توافر لديها من بيانات.

وتتسم عضوية مشاورات الخبراء بأهمية بالغة. وتعتمد مصداقية وتقبل استنتاجات وتوصيات المشاورات، إلى درجة كبيرة للغاية، على موضوعية من يصوغونها ومهارتهم العلمية وكفاءتهم العامة.

ولهذا السبب، يزيد الاهتمام باختيار الخبراء الذين يدعون إلى المشاركة. ويجب أن يتمتع الخبراء المختارون بمكانة بارزة في تخصصهم، ويحظون بأعلى درجات الاحترام من أقرانهم العلميين، ويتحلون بالحياد في أحكامهم، ويمتلكون حسا موضوعيا يتجاوز أي جدال. وهم يعينون بصفتهم الشخصية لا بوصفهم ممثلين للحكومات ولا متحدثين باسم أية منظمات، وتعزى إسهاماتهم إليهم هم وحدهم. ويُدعى الخبراء من خلال توجيه «نداء إلى الخبراء» للنظر في مؤهلاتهم وإدراجهم على قائمة الخبراء حيثما يكون ذلك مناسباً. وفي هذا الصدد، يشجّع العلماء من كافة أنحاء العالم على تقديم ترشيحاتهم.

ويظل بعض الخبراء، وخاصة أعضاء اللجان الدائمة، أعضاء لفترات طويلة، مما يشكل ذاكرة

مؤسسية لا تقدر بثمن. وقد أسفرت اجتماعات الخبراء، التي اشتركت في عقدها وتوفير الخدمات لها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، عن قدر كبير من البيانات الغذائية ذات الأساس العلمي.

وعلى امتداد سنوات طوال، توصلت الاجتماعات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات، ولجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، إلى بيانات تحظى بالتقدير الدولي وتستعين بها على نطاق واسع الحكومات والصناعة ومراكز البحوث. ويتسم إسهام الاجتماعات بشأن مخلفات المبيدات واللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية في عمل هيئة الدستور الغذائي بأهمية أساسية، وأصبحت المطبوعات التي تسفر عنها أنشطتهما مراجع معترفا بها على الصعيد الدولي. وعلى غرار عمليات تقييم السلامة التي تجريها الاجتماعات بشأن مخلفات المبيدات، تستند عمليات التقييم التي تجريها لجنة الخبراء بشأن المواد المضافة إلى الأغذية إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة بما في ذلك إسهامات كثير من المصادر الجديرة بالثقة.

وبدأت اجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية عملها عام ٢٠٠٠. وتسعى هذه الاجتماعات إلى التوصل إلى الاستخدام الأمثل لتقدير المخاطر الميكروبيولوجية باعتبارها الأساس العلمي لقرارات إدارة المخاطر الرامية إلى مواجهة المخاطر الميكروبيولوجية في الأغذية. وتساهم عمليات التقدير التي تجريها تلك الاجتماعات والمشورة الأخرى التي تسديها في وضع مواصفات الدستور الغذائي ومدونات الممارسات الصحية وغيرها من الخطوط التوجيهية في مجال نظافة الأغذية، وتشكل الأساس العلمي لعملها.

والمرونة هي إحدى نقاط القوة في علاقة الدستور بكل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في كل ما يخص المسائل العلمية. وفي السنوات الأخيرة، أجرت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مشاورات علمية حول مجموعة واسعة من المسائل، لكنها لم تفضِ جميعاً إلى وضع مواصفات جديدة للدستور الغذائي، ذلك أنّ أفضل طريقة لمعالجة مخاطر سلامة الأغذية تكون أحياناً باعتماد وسائل أخرى. كما تسدي المنظمتان المشورة عن طرق الاستعانة بوسائل بديلة لإدارة المخاطر.

وليست المنظمتان مصدر الخبرة الرفيعة الوحيد الذي يعتمد عليه الدستور الغذائي. ويشجّع الدستور المنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات القاعدة العلمية على المساهمة في النظام العلمي المشترك بين المنظمتين. وتسدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية المشورة وتقدّم الدعم في مجالي مستويات تلوث الأغذية بالنويدات المشعّة ومعاملة الأغذية بالإشعاع. كما تسدي المنظمة العالمية لصحة الحيوان النصح عن صحة الحيوان والأمراض الحيوانية التي تؤثر على الإنسان وعن العلاقات القائمة بين صحة الحيوان وسلامة الأغذية.

الدستور الغذائي والمستهلكون

ساعدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، منذ نشأتهما، على تحسين مواصفات الجودة والسلامة التي تطبق على الأغذية. وتتمثل أولى أولويات هيئة الدستور الغذائي في حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات النزيهة في تجارة الأغذية.

الدستور الغذائي على الإنترنت:

www.codexalimentarius.net

التزام لصالح المستهلكين

أولت هيئة الدستور الغذائي، منذ نشأتها، هي ولجانها الفرعية، أعلى درجات الأولوية لحماية المستهلكين ومصالحهم لدى صياغة المواصفات الغذائية والأنشطة ذات الصلة.

كما اعترفت هيئات أخرى في الأمم المتحدة بأهمية حماية المستهلكين، واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٥ قرارا أسفر عن «المبادئ التوجيهية لحماية المستهلكين» التي نشرت في عام ١٩٨٦. وتحدد هذه المبادئ التوجيهية الأغذية بوصفها أحد مجالات الأولوية الثلاثة ذات الأهمية الجوهرية لصحة المستهلكين، وأشارت الوثيقة إلى هيئة الدستور الغذائي على وجه التحديد بوصفها النقطة المرجعية لحماية المستهلكين فيما يتعلق بالأغذية.

FAO / 19786 / G. BIZZARRI

وعقد في مطلع التسعينات مؤتمران هما: المؤتمر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بمواصفات الأغذية والمواد الكيميائية في الأغذية وتجارة الأغذية، الذي عقد في عام ١٩٩١ (بالتعاون مع الجات)، والذي أوصى بمواصلة وتعزيز مشاركة المستهلكين في اتخاذ القرارات المتصلة بالأغذية على المستويين القطري والدولي؛ والمؤتمر الدولي المعني بالتغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، الذي عقد في عام ١٩٩٢، وأوصى بحماية المستهلكين من خلال تحسين جودة الأغذية وسلامتها، وحدد التدابير اللازمة لتحقيق تلك التوصية.

وعلاوة على ذلك، عقدت منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٣ مشاورة خبراء بشأن إدراج مصالح المستهلكين في مراقبة الأغذية.

السلع الغذائية والمواصفات العامة

يعطي كل من الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي والهيئة أعلى درجات الأولوية لمصالح المستهلكين لدى صياغة المواصفات السلعية والعامة. والنموذج المعتمد للمواصفات يعبر عن تركيز الدستور الغذائي على ضمان حصول المستهلكين على منتجات تتميز بحد أدنى من الجودة المقبولة، وتكون مأمونة ولا تمثل خطرا على الصحة. وتستهدف أحكام نموذج مواصفات السلع، التي تشمل اسم المواصفة ونطاقها ووصفها والأوزان والمقاييس ووضع البيانات على العبوات، ضمان عدم تضليل المستهلك وإشاعة الثقة بأن المادة الغذائية المشتراة مطابقة لما تقوله عنها البيانات الموضوعة على العبوات. ويضمن النص الذي يغطي التكوين الأساسي وعوامل الجودة ألا يحصل المستهلك على منتج يقل عن الحد الأدنى للمستوى المقبول. أما الأحكام المتعلقة بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات ونظافة الأغذية وسلامتها فتستهدف حماية صحة المستهلكين.

ويتضمن الدستور الغذائي أكثر من ٢٠٠ مواصفة، صيغت في النموذج الموصى به، بشأن أغذية أو مجموعات من الأغذية قائمة بذاتها. كما يتضمن بالإضافة إلى ذلك المواصفات العامة لوضع البيانات على عبوات الأغذية، والمبادئ التوجيهية العامة بشأن الادعاءات، والخطوط التوجيهية بشأن وضع البيانات التغذوية على العبوات، التي تستهدف جميعها ضمان الممارسات النزيهة في بيع الأغذية، إلى جانب إسداء التوجيه في الوقت نفسه إلى المستهلكين فيما يتعلق باختيار المنتجات.

ومن المواصفات العامة الأخرى النظافة العامة للأغذية وسلامتها، المواد المضافة إلى الأغذية، الملوثات، المواد السامة في الأغذية، الأغذية المعالجة بالإشعاع، وهي مواصفات تتسم بأهمية فائقة لحماية صحة المستهلكين ومن ثم فهي تحظى بتقدير واسع النطاق.

وبالمثل، وضعت حدود قصوى لمخلفات المبيدات والعقاقير البيطرية، وحدود قصوى للمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات، ضمانا لعدم تعرض المستهلكين لمستويات غير مأمونة من المواد الخطرة.

الغرض من الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي بشأن وضع البيانات التغذوية على العبوات

ضمان فعالية البيانات التغذوية:

«في تزويد المستهلك بمعلومات عن منتج غذائي، بما يمكنه من الاختيار الحكيم للغذاء...»

المبادئ العامة والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات الموصى بها

لقد وضعت صكوك، مثل المبادئ والمدونات، من أجل غرض صريح هو حماية صحة المستهلكين من المخاطر التي تنقلها الأغذية. فعلى سبيل المثال وضعت مبادئ عامة لتنظيم استخدام المواد المضافة إلى الأغذية، والتفتيش على واردات الأغذية وصادراتها، وإضافة عناصر غذائية أساسية إلى الأغذية.

ويشمل الدستور الغذائي في الوقت الحاضر مجموعة كبيرة من الخطوط التوجيهية واسعة النطاق لحماية المستهلكين، تشمل موضوعات متنوعة مثل تحديد وتطبيق معايير ميكروبيولوجية للأغذية، ومستويات النويدات المشعة في الأغذية في أعقاب التلوث النووي العارض، للاستعانة بها في التجارة

جودة الأغذية وسلامتها

قامت مشاورة الخبراء بشأن إدراج مصالح المستهلكين في مراقبة الأغذية، التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٣، بتحديد القضايا التالية بوصفها ذات أهمية خاصة للمستهلكين:

- المواصفات: يرى المستهلكون أنهم لا يحصلون دوما على قيمة عادلة نظير نقودهم. ويساورهم الاستياء بسبب الأغذية التي يصيبها التلف، أو التي لا تلبي توقعاتهم من حيث المذاق والنكهة والاستساغة.
- الجودة التغذوية: في كثير من البلدان النامية، يؤدي غش الأغذية إلى حرمان المستهلكين من القيمة التغذوية. وفي البلدان المتقدمة، يشعر المستهلكون بالاستياء لنقص المعلومات عن العناصر الغذائية في البيانات الموضوعة على العبوات.
- عمليات مراقبة الأغذية: بالرغم من إدراك المستهلكين لوجود لوائح تنظم مراقبة الأغذية، فإنهم غير مقتنعين بأنها تطبق على نحو فعال. ويشعر بعض منتجي الأغذية وموزعيها أن بوسعهم تجاهل القانون دون أن يطولهم عقاب.
- المعلومات: يعتقد المستهلكون أن الحكومة والصناعة لا توفران معلومات كافية لتمكينهم من تحديد اختياراتهم عن علم. ففي أحيان كثيرة للغاية لا تتضمن البيانات الموضوعة على عبوات الأغذية معلومات كافية تسهل قراءتها. كما أن المعلومات التي تذكرها الحكومة والصناعة والمصادر الأخرى تكون في أحيان كثيرة غير واضحة أو متضاربة.
- تلوث البيئة: زاد قلق المستهلكين بسرعة إزاء تلوث البيئة الذي يمكن أن تسببه الإمدادات الغذائية أثناء المراحل المختلفة للإنتاج والحصاد والتجهيز والتخزين والتوزيع. وهم يفتقرون إلى الثقة بقدرة الإدارات المعنية بمراقبة الأغذية على توفير الحماية اللازمة.
- معالجة الأغذية بالإشعاع والتكنولوجيا الحيوية: يشعر المستهلكون أن بعض مجهزي الأغذية يستخدمون تكنولوجيا جديدة غير مأمونة لأنها لم تقيّم تقييما وافيا. ولا تتوافر دوما معلومات موثوق بها عن التكنولوجيات الجديدة.

الدولية. كما يشمل الدستور الغذائي مدونات ممارسات، يتألف معظمها من مدونات عن ممارسات صحية توفر توجيهات بشأن إنتاج أغذية مأمونة وصالحة للاستهلاك، أي بعبارة أخرى، أن غرضها هو حماية صحة المستهلكين. وتنطبق مدونة الممارسات الدولية الموصى بها – المبادئ العامة لسلامة الأغذية – على الأغذية جميعها، وهي تتسم بأهمية خاصة لحماية المستهلكين، لأنها ترسي أساسا راسخا لسلامة الأغذية وتتعقب السلسلة الغذائية منذ مرحلة الإنتاج الأولى حتى مرحلة الاستهلاك النهائي، مع تسليطها الضوء على الضوابط الصحية الرئيسية اللازمة في كل مرحلة.

مجالات جديدة: علف الحيوان والأغذية المستمدة من التقانة الحيوية

تطرّق الدستور الغذائي إلى مسألة سلامة العلف للحيوانات المنتجة للمواد الغذائية نتيجة مخاوف المستهلكين إزاء أزمة التهاب الدماغ الإسفنجي لدى البقر أو «جنون البقر» في مطلع التسعينات. ولم تكتف الهيئة بالاستجابة لتلك الأزمة، حيث أنّ مدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوان أخذت بعين الاعتبار مختلف جوانب صحة الإنسان والبيئة ذات الصلة للحد قدر المستطاع من المخاطر على صحة المستهلك. وتسري المدونة على إنتاج واستخدام جميع المواد المخصصة لعلف الحيوان ومكونات العلف على شتى المستويات، سواء أكانت منتجة بشكل صناعي أو في المزرعة. كما تشمل الرعي والتغذية في المراعي المفتوحة والمحاصيل العلفية وتربية الأحياء المائية.

وقد وُضعت مبادئ الدستور الغذائي لتحليل مخاطر الأغذية المستمدة من التقانة الحيوية الحديثة استناداً إلى تقييم سلامة الأغذية قبل طرحها في الأسواق في كل حالة على حدة. وتقضي المبادئ برصد الأغذية بعد طرحها في الأسواق تحسّباً لأي تأثيرات محتملة على صحة المستهلك أو أي تأثيرات تغذوية أخرى. وهناك اثنان من الخطوط التوجيهية المفصلة عن إجراء عمليات تقييم السلامة، أحدهما للأغذية المستخرجة من نباتات محورة الدنا والثاني للأغذية المستخرجة من الكائنات الحية الدقيقة محورة الدنا، يقضيان بدراسة التأثيرات المقصودة وغير المقصودة للتحوير الوراثي وتقدير مدى احتمال تسببها في أمراض الحساسية.

مشاركة المستهلكين

رحبت هيئة الدستور الغذائي منذ بدايتها بمشاركة المستهلكين، وما برحت منظمات المستهلكين تشترك وتبعث بممثلين إلى دوراتها منذ عام ١٩٦٥.

وكانت مشاركة المستهلكين في أعمال الهيئة موضع مناقشات صريحة داخل الهيئة. من ذلك مثلا أن مشاركة المستهلكين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمواصفات الغذائية وفي برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، كانت بندا في جدول أعمال الدورة العشرين لهيئة الدستور الغذائي، حيث تم الاتفاق على ضرورة مواصلة العمل في تعاون وثيق مع منظمات المستهلكين.

وتدرك الهيئة، نظرا لطابعها الدولي، أنها لا يمكن أن تقطع إلا شوطا فقط من الطريق المفضي إلى إشراك المستهلكين في وضع المواصفات الغذائية وفي الأعمال ذات الصلة. ولذا دعت الدورة العشرون للهيئة الحكومات إلى إشراك المستهلكين بمزيد من الفعالية في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى القطري:

«واصلت الهيئة إدراج مصالح المستهلكين في عملها، إلى جانب الاعتراف في الوقت ذاته بأن أعظم ما يقدمه المستهلكون يتم على المستوى القطري».

المعلومات

توزع أمانة هيئة الدستور الغذائي وثائق الدستور على المنظمات الدولية للمستهلكين وتوفر المعلومات عند الطلب. كما توزع الأمانة جميع وثائق الهيئة ووثائق لجانها الفرعية على جهات الاتصال المعنية بالدستور الغذائي في البلدان الأعضاء، وهي تقوم بذلك متوقعة بالطبع أن تحال هذه الوثائق إلى منظمات المستهلكين القطرية للتعقيب عليها على النحو المطلوب. وجميع هذه الوثائق متاحة في موقع الدستور الغذائي على الإنترنت.

الدستور الغذائي والتجارة الدولية في الأغذية

طبقا للإحصاءات التجارية لمنظمة الأغذية والزراعة، تجاوز حجم التجارة في المنتجات الزراعية ٥٠٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣ – وعلى نحو غير مسبوق.

كان المسؤولون والخبراء الذين وضعوا الأسس وحددوا اتجاه أنشطة برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الدستور الغذائي، معنيين في المقام الأول بحماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات النزيهة في تجارة الأغذية. ورأوا أن هذه القضايا يمكن معالجتها بصورة طبيعية لو أن البلدان جميعها حققت التناسق بين قوانينها الغذائية واعتمدت مواصفات متفق عليها دوليا. وقد استهدف هؤلاء المسؤولون والخبراء، من خلال تحقيق هذا التناسق، تقليل الحواجز التي تعترض التجارة وزيادة حرية انتقال المنتجات الغذائية بين البلدان، الأمر الذي سيكون في صالح المزارعين وأسرهم وسيساعد أيضا على الحد من الجوع والفقر. واستنتجوا أن الدستور الغذائي سيعالج العديد

الدستور الغذائي على الإنترنت:

www.codexalimentarius.net

FAO / 16551 / R. FAIDUTTI

تنص المبادئ العامة للدستور الغذائي على ما يلي:

«يستهدف نشر الدستور الغذائي توجيه وتعزيز عملية وضع وتحديد تعاريف للأغذية واشتراطاتها، من أجل المساعدة على تحقيق التنسيق بينها، والإسهام من ثم في تيسير تدفق التجارة الدولية».

من الصعوبات التي تعترض حرية التجارة، وهي وجهة نظر تتجلى في هدف الدستور الغذائي المشار إليه في المبادئ العامة.

ومن الشواغل الرئيسية لحكومات البلدان ضمان أن تكون الأغذية المستوردة من بلدان أخرى مأمونة وألا تهدد صحة المستهلكين أو تشكل تهديدا لصحة وسلامة وحماية العشائر الحيوانية والنباتية الموجودة بها. وبناء على ذلك، استحدثت حكومات البلدان المستوردة قوانين ولوائح إلزامية للقضاء على هذه التهديدات أو الحد منها. وفي مجال مراقبة الأغذية والحيوانات والنباتات ثمة إمكانية لوضع حواجز تعترض التجارة في الأغذية بين البلدان.

جولة أوروغواى والتجارة العالمية في الأغذية

تمثل اتفاقات جولة أوروغواى معلما بارزا في النظام التجاري متعدد الأطراف، إذ أنها ضمت للمرة الأولى الزراعة والأغذية تحت قواعد وضوابط فعالة من الناحية العملية.

وقد اعترفت البلدان المشاركة في جولة أوروغواى بأن التدابير التي تعتمدها في الظاهر حكومات البلدان لحماية صحة المستهلكين والحيوانات والنباتات فيها، يمكن أن تصبح حواجز مقنّعة تعترض التجارة وأن تكون تمييزية كذلك. ومن ثم، فإن الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة قد اندرجا ضمن الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع التي أرفقت باتفاق مراكش لعام ١٩٩٤ الذي أنشأ منظمة التجارة العالمية.

الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية: يعترف هذا الاتفاق بأن للحكومات الحق في اتخاذ تدابير الصحة والصحة النباتية الضرورية لحماية صحة الإنسان. غير أن الاتفاق يشترط عليها ألا تطبق تلك التدابير إلا بالقدر الضروري لحماية صحة الإنسان. ولا يسمح اتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية للحكومات الأعضاء بأن تمارس التمييز بتطبيق متطلبات مختلفة على بلدان مختلفة حيثما تسود ظروف واحدة أو متماثلة، ما لم يكن هناك مبرر علمي كاف لقيام بذلك.

الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة: يسعى هذا الاتفاق إلى ضمان ألا تؤدي اللوائح والمواصفات التقنية، بما في ذلك متطلبات التعبئة ووضع العلامات والبيانات والإجراءات التحليلية اللازمة لتقييم التوافق مع اللوائح والمواصفات التقنية، إلى خلق حواجز غير ضرورية أمام التجارة.

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة يعترفان كلاهما بأهمية تحقيق التناسق بين المواصفات على الصعيد الدولي، من أجل تقليل أو استبعاد احتمال تحول تدابير الصحة والصحة النباتية والمواصفات التقنية إلى حواجز أمام التجارة.

وسعيا إلى تحقيق التناسق، حدد الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية واختار لسلامة الأغذية، المواصفات والخطوط التوجيهية والتوصيات التي وضعتها هيئة الدستور الغذائي بشأن المواد المضافة إلى الأغذية، والعقاقير البيطرية، ومخلفات المبيدات، والملوثات، وأساليب التحليل وأخذ العينات، والمدونات والخطوط التوجيهية للممارسات الصحية. ويشكل هذا قبولا لكون مواصفات الدستور الغذائي تستند إلى مبررات علمية وتشكل المقاييس التي تقيّم في ضوئها التدابير واللوائح القطرية.

وقد أثار هذا الاعتراف اهتماما كبيرا بأنشطة الهيئة، وتحديدا بمواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية وتوصياته، في الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، وكذلك الأهمية التي اتسمت بها مواصفات الدستور الغذائي، في الأحكام المتعلقة بالقواعد الفنية والمقاييس الواردة في المادة ٢ من الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة. وبناء على ذلك، تزايد بشكل ملحوظ حضور اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، وخاصة من جانب البلدان النامية.

الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية

الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة

تنص المادة ٢-٢ من الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية على ما يلي:

«على البلدان الأعضاء عدم تطبيق أي تدابير لحماية صحة الإنسان أو النبات إلا بقدر ما يلزم لحماية حياة أو صحة الإنسان والحيوان أو النبات، وأن تستند هذه التدابير إلى المبادئ العلمية وعدم الاحتفاظ بها دون أدلة علمية كافية...».

تنص المادة ٣-١ من الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية على ما يلي:

«من أجل تحقيق التنسيق في تدابير حماية صحة الإنسان والنبات على أوسع نطاق ممكن، على البلدان الأعضاء إقامة هذه التدابير وفقا لمقاييس أو إرشادات أو توصيات دولية، إذا وجدت، باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق».

تنص المادة ٢-٦ من الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة على ما يلي:

«يسهم الأعضاء بدور كامل، في حدود مواردهم، في عمل هيئات التوحيد القياسي الدولي المناسبة، فيما يتعلق بإعداد مقاييس دولية للمنتجات التي اعتمد الأعضاء، أو يعتزمون اعتماد، قواعد فنية بشأنها وذلك بغية تحقيق تناسق القواعد الفنية على أوسع أساس ممكن».

ويشكل هذا تطورا مرضيا، خاصة وأن كلا الاتفاقين يطلب من الأعضاء أن يقوموا في حدود مواردهم «بالمشاركة بصورة كاملة» في عمل المنظمات الدولية المعنية بالمواصفات وأجهزتها الفرعية.

واعتماد مواصفات الدستور الغذائي وإقرارها، بوصفها مواصفات مستندة إلى مبررات علمية لغرض كل من الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة، يتسمان بأهمية كبيرة. فقد أصبحت تلك المواصفات جزءا لا يتجزأ من الإطار القانوني الذي يجرى في نطاقه تيسير التجارة الدولية من خلال تحقيق التناسق. وقد تم استخدام هذه المواصفات بالفعل بوصفها القاعدة التي يُستند إليها في النزاعات التجارية الدولية، ومن المتوقع أن تتم الاستعانة بها على نحو متزايد في هذا الصدد.

الدستور الغذائي والاتفاقات التجارية الأخرى

تقضي اتفاقات جولة أوروغواى بأن تدخل مجموعات البلدان الأعضاء في اتفاقات تجارية فيما بينها لتحرير التجارة. وتعتبر اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعقودة بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك اتفاقية من هذا النوع. وقد وقعت الأرجنتين والبرازيل وباراغواى وأوروغواى معاهدة اسنسيون التي أنشأت السوق المشتركة الجنوبية. وفي اقليم آسيا والمحيط الهادي، أخذت ترتيبات التعاون الاقتصادي صيغتها النهائية بما يعرف الآن باسم «مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي». وقد اعتمدت هذه التجمعات الإقليمية الثلاث تدابير تتفق مع المبادئ الواردة في اتفاقات جولة أوروغواى التي تتعلق بمواصفات الدستور الغذائي.

الاتفاقات التجارية تستشهد بالدستور الغذائي

استشهد العديد من الاتفاقات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف بالدستور الغذائي والأعمال التي يضطلع بها، ومن بينها:

- **الاتفاق التجاري بين المكسيك وبوليفيا، ١٩٩٥**
- **اتفاق منطقة التجارة الحرة في البلطيق، ١٩٩٦**
- **الاتفاق التجاري بين شيلي والمكسيك، ١٩٩٧**
- **الاتفاق التجاري بين بلغاريا وتركيا، ١٩٩٨**
- **الاتفاق التجاري بين أمريكا الوسطى وشيلي، ١٩٩٩**
- **رابطة أقطار جنوب شرق آسيا، ٢٠٠٠**
- **الاتفاق التجاري بين تركيا والبوسنة والهرسك، ٢٠٠٢**
- **الاتفاق التجاري بين أستراليا وتايلند، ٢٠٠٥**
- **الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، ٢٠٠٥**

وتشمل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية اتفاقين إضافيين يتعلقان بتدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أما التجارة. وفيما يتعلق بتدابير سلامة الأغذية، أشير إلى مواصفات الدستور الغذائي بوصفها متطلبات أساسية يتعين أن تفي بها البلدان الأعضاء الثلاثة من حيث نظافة المنتجات الغذائية وسلامتها.

وفي حالة السوق المشتركة الجنوبية، أوصت هيئة الأغذية التابعة لها، بأن تعتمد البلدان الأعضاء فيها طائفة من مواصفات الدستور الغذائي وأن تستخدم مواصفات الدستور الغذائي الأخرى بوصفها نقاطا مرجعية لدى مواصلة المداولات.

كما أعد مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي مسودة ترتيبات الاعتراف المتبادل بشأن تقييم مطابقة الأغذية ومنتجات الأغذية، الذي يدعو إلى تحقيق الاتساق مع المتطلبات الواردة في الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة، ومع مواصفات الدستور الغذائي، بما فيها توصيات لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات.

وهناك إشارة إلى الدستور الغذائي في العديد من الاتفاقات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف، فضلاً عند تلك المذكورة أعلاه. كذلك تشير التوجيهات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي مرارا إلى الدستور الغذائي، بوصفه الأساس الذي ترتكز عليه متطلباتها.

الدستور الغذائي والمستقبل

من الصعب تصور عالم خال من الدستور الغذائي. وقد قيل لو أن الدستور الغذائي لم يكن موجودا لكان من الضروري أن يقوم شخص ما باختراعه. وتشكل مطالب المستهلكين، واعتراف منظمة التجارة العالمية، وتزايد الحضور في اجتماعات الدستور الغذائي، وتنامي مشاركة البلدان النامية، عوامل تشير كلها إلى حياة الهيئة الطويلة المفعمة بالنشاط.

ستختلف أنشطة الدستور الغذائي في المستقبل اختلافا كبيرا عما كانت عليه في السنوات الماضية. فالتطورات العلمية في ميدان الأغذية، وتغير مواقف المستهلكين، والنهج الجديدة إزاء مراقبة الأغذية، وتبدل تصورات الحكومات ومسؤوليات الصناعات الغذائية، وتحول المفاهيم المتعلقة بجودة الأغذية وسلامتها، هي كلها أمور تضع أمام الهيئة تحديات جديدة، وبالتالي تجعلها في حاجة إلى مواصفات جديدة والى أنماط أخرى من المواصفات.

وعناصر الدستور الغذائي المتصلة بحماية المستهلكين وسلامة الأغذية، وهي عناصر نشأت عن عمل «اللجان الأفقية»، أصبحت مهمة للغاية بالنسبة للمستهلكين والشركاء التجاريين، ولم تعد عناصر المواصفات السلعية المختلفة تجتذب نفس الاهتمام

الدستور الغذائي على الإنترنت:

www.codexalimentarius.net

FAO / 16066 / G. BIZZARRI

الذي كانت تستقطبه فيما مضى. لكن الاهتمام بجوانب الجودة في مواصفات الدستور الغذائي مازال قائما، وستعتمد الأهمية المعلقة عليها في المستقبل اعتمادا كبيرا على مواقف المجتمع ومطالبه.

وتطبيق التكنولوجيا الحيوية على معالجة الأغذية وإنتاج المواد الغذائية الخام يخضع لفحص الهيئة التي تبحث بصفة مستمرة المفاهيم والنظم الجديدة المرتبطة بسلامة الأغذية وحماية المستهلكين من المخاطر الصحية. وتوفر مثل هذه الموضوعات المهمة تصورا عن الاتجاه الذي ستتخذه على الأرجح أنشطة الهيئة في المستقبل.

ويشهد نظام الدستور الغذائي تغييراً هو الآخر. ويمكن توقّع حدوث تغييرات مهمة في تركيبة الدستور الغذائي التقليدية بمشاركة أكبر من البلدان النامية باعتبارها بلداناً مضيفة للجان الدستور الغذائي وفرق المهام التي أنشئت مؤخراً. وهذه تطورات مهمة جداً.

الدستور الغذائي على الانترنت

www.codexalimentarius.net

للحصول على آخر المعلومات عن:

- اجتماعات وتقارير الدستور الغذائي
- المواصفات والتوصيات الأخرى
- النظام الأساسي والإجراءات

وبصرف النظر عما سيحدث في المستقبل، فإن من الإنصاف القول بان إسهام الدستور الغذائي في الارتقاء بأحوال البشر، يعتبر من أرفع منجزات القرن العشرين، وأنه يعد بحق إنجازا باهرا وخارقا للعادة – ومن المتوقع أن يستمر هذا الإسهام في القرن الحادي والعشرين.

الدستور الغذائي عبارة عن مجموعة من المواصفات الغذائية الدولية التي أقرتها هيئة الدستور الغذائي. ويغطي هذا الدستور جميع الأغذية الرئيسية، مصنّعة كانت أو شبه مصنّعة أو طازجة. وعلاوة على ذلك، يشمل الدستور الغذائي المواد التي تستخدم في تصنيع المنتجات الغذائية لتحقيق الأهداف الرئيسية المتوخاة، أي حماية صحة المستهلكين وتيسير الممارسات النزيهة في تجارة الأغذية. وتتعلق نصوص الدستور بنوعية الأغذية من ناحية النظافة العامة والناحية التغذوية، بما في ذلك المعايير الميكروبيولوجية، والمواد المضافة إلى الأغذية، ومخلفات العقاقير البيطرية، ومبيدات الآفات، والملوثات، ووضع البيانات على العبوات وعرضها، وطرق أخذ العينات، وتحليل المخاطر. كما تشكل المواصفات المختلفة ومدونات الممارسات الاستشارية والخطوط التوجيهية، وغير ذلك من التدابير الموصى بها، جزءا مهما من مدونة الأغذية العامة. ويمكن القول، دون مبالغة، ان الدستور الغذائي هو أهم مرجعية دولية في المسائل المتعلقة بجودة الأغذية. وعلاوة على ذلك، فان وضع هذا الدستور أسفر عن إجراء بحوث علمية ذات صلة بالأغذية، وعن تعميق وعي المجتمع العالمي بالقضايا الحيوية موضع الاهتمام، ألا وهي جودة الأغذية وسلامتها والصحة العامة.

ISBN 92-5-605332-2

9 789256 053329

TC/M/Y7867Ar/1/7.05/600